

١٥٧/ع

مكتبة المحقق طباطبائي



بنیاد محقق طباطبائی  
نسخه ١٥٧/ع



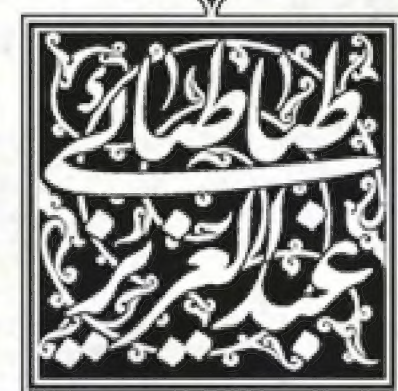
نسخة المستنسخة ع ١٥٧

Or. 10964

43 ff.

7-3-29

56-8



بنیاد محقق طباطبائی  
نسخه ع ١٥٧





418.908  
مستند  
W. Wiam

الملزوم هو الذي يدخل ادوات الشرط واللازم  
موجب الشرط

الاثبات ان يكون لازما او ملزوما فنسبته الاولى لا ملزم  
بوت الثاني ومن سبب الثاني ملزم بوث الاول وفي الثاني  
ملزم من في اللازم في الملزوم ولا ملزم من في الملزوم في اللازم  
ولو سئل لرفضه ولو كان هذا الكافي صريحا

فالجسم هو الملزوم والتحرك هو اللازم فلا ملزم من في  
الجسم في التحرك بل ملزم من في التحرك في الجسم و ملزم  
من بوث الجسم بوث التحرك ولا ملزم من بوث التحرك

### كافي المسند في اصول بوث الجسم

من قصاص صورنا لمرام العلامة افضل المتقدمين واعلم الماخزين  
قسط المبيحة فامر الشريعة حال املة والحق والدين صدر الاسلام والدين  
الروم من الحسب لوصف المطر الحل مع الله المومس بطول بقائه

الفكر  
تدريج امور معلومة  
الذهن قوة معدنة  
نحو اكتساب العلوم  
للشؤون والمجهول

كو

اللطيف  
ما يقر به العبد الى الظاهر  
ويستقره عن المعصية

فيما لم ينزل في غنة عن تقديره من مبداء  
اكتوا دشت فيها وفيها لا يزال بالعسكر  
عليه وحرر قافلا ودر وازدة  
صفتان الانوار الفريد جلاله









الحمد لله المنقذ من الحيرة والضلال المشد  
 الى سبل الصواب في المعاش والمال والصلوة على  
 سيدنا محمد النبي المصطفى من الخطايا  
 المقال والفعال وعلا له الاطهار خير الى ما بعد  
 هذا كتاب في المسئلة شدي في اصول الدين  
 فيه مبادئ الفوائد الكلامية وذو المسئلة  
 الاصولية نفع الله تعالى به طلاب البقن الله خير  
 موفق ونصير اجابة لسؤال المذاهب العزيم  
 والله الله تو بعناته ووفقه لخير ملازمة طاعته  
 والله باغايات الربانية واسعه بالاطاف  
 الالهية ورتبه على فضول ذلك في تقسيم  
 المعلومات العلوم اما ان يكون موجودا وهو  
 الثابت العين او معدوما وهو المنفى العين  
 ولا واسطة بينهما على المذهب الحق لقضا الضرورة  
 هذه الحصر والموجود اما ان يكون ذهبيا لا غير

الحمد لله المنقذ من الحيرة والضلال المشد  
 الى سبل الصواب في المعاش والمال والصلوة على  
 سيدنا محمد النبي المصطفى من الخطايا  
 المقال والفعال وعلا له الاطهار خير الى ما بعد  
 هذا كتاب في المسئلة شدي في اصول الدين  
 فيه مبادئ الفوائد الكلامية وذو المسئلة  
 الاصولية نفع الله تعالى به طلاب البقن الله خير  
 موفق ونصير اجابة لسؤال المذاهب العزيم  
 والله الله تو بعناته ووفقه لخير ملازمة طاعته  
 والله باغايات الربانية واسعه بالاطاف  
 الالهية ورتبه على فضول ذلك في تقسيم  
 المعلومات العلوم اما ان يكون موجودا وهو  
 الثابت العين او معدوما وهو المنفى العين  
 ولا واسطة بينهما على المذهب الحق لقضا الضرورة  
 هذه الحصر والموجود اما ان يكون ذهبيا لا غير



يكون موجودا عندكم  
في الغفلة وما لا  
يعلمون به في هذا  
النوع الا ان  
لهم ضرورة في  
وجوده

كما يتصور رجلا من ياقوت ومحرر من رقيق  
 وإما أن يكون خارجا فاما أن يكون واجب الوجود  
 كالمعقود شيئا بارتباطه الخارج وهو الله تعالى  
 لذاته وهو الذي يستحيل عليه العلم وهو الله تعالى  
 لا غير وإما أن يكون ممكن الوجود لذاته وهو الذي  
 جود عليه العدم وهو ما سوى الله تعالى والمعدوم  
 إما أن يكون محتجج الوجود لذاته كشرط الباري  
 وهو الذي لا يصح وجوده الكثرة وإما أن يكون  
 ممكن الوجود كما يتجدد ذات من المعدوم حاله ولا  
 ثبوت لها إلا في الزمن إذ لا فرق بين الثبوت والوجود  
 عند العقل ومن جعلها امرين متغايرين فقد كابر  
 مقتضى عقله الفصل الثالث في انقسام الممكنات  
 الموجود الممكن إما أن يكون متخيلا وهو الحاصل في  
 مكان يشار إليه أشارة حسية بانه هنا وهناك  
 لذاته وهو الجوهر وما يتركب منه وأحلا فيه  
 وهو العرض إما الجوهر فهو المتخيل الذي  
 لا قبل القسمة في جهة من الجهات وإذا تألف  
 جوهران فإزاد في جهة واحدة فهو الخط



... وهو ينقسم في الطول خاصة وان تالف حيطان فاذا  
 ... في جنتين فهو السطح وهو ينقسم في الطول والعرض  
 ... ان تالف سطحان في جنتين فهو الجسم وينقسم في  
 ... ثلث جهات واقل ما حصل الخط من جوهين والسطح  
 ... من اربعة اوله على خلاف والجسم من ثمانية  
 ... اوسنة اربعة على خلاف واما العرض  
 ... فاما ان يكون مشروطا بالحياه او لا والا  
 ... عشرة القدرة والاعتقاد والظن والنظر  
 ... والاداء والكراهية والشهوة والنفرة والام  
 ... والادراك والثاني الحيوة والاكوان والالوان  
 ... والطبوع والروائح والحرارة والبرودة والرطوبة  
 ... واليبوسة والصوت والاعتقاد والتأليف و  
 ... اثبت قوم الفنا عرضا قائما لا في محل الفصل  
 ... احكام المعلومات ونبه على ما حث الله  
 ... اخلف الناس في الوجود فذهب لاكثرهم الى انه  
 ... صفة زائدة على الماهية وذهب اخرون الى انه  
 ... نفس الماهية والحق الاول

بانها موجودة او معدومة وتستفيد من الاول زيادة  
 ... على مفهوم الماهية ولو قلنا الماهية ماهية لم تستفد  
 ... شيئا ومن الثاني فاية غير المناقضة لو قلنا الماهية  
 ... ليست ماهية احتمل بان الوجود لو كان زائدا على  
 ... الماهية خلافا فيها فاما ان يحل والماهية موجودة  
 ... او معدومة والا ولـ فسلزم التسلسل والثاني  
 ... يلزم قيام الوجود بالمصدم والجواب انه قائم باحد  
 ... الماهية من حيث هي من لا باعتبار الوجود ولا  
 ... باعتبار العدم الحث الثاني في انه مشترك  
 ... الحق انه كذلك لاننا نقسم الوجود الى الواجب والمحلي  
 ... ومورد التقسيم مشترك بين الاقسام ولان الحق  
 ... هو واحد وهو تقيض الوجود فكون الوجود واحدا  
 ... لانه لو تعدد لم ينحصر القسمة في قولنا الشئ اما موجود  
 ... او معدوم البعث الثالث الحق ان تصور  
 ... الوجود والعدم والوجود لا مكان ولا متناهي  
 ... ضروري لانه لا شئ اظهر عند العاقل من كونه موجودا



بنیاد محقق طباطبائی

التصور وهو صورة الشئ العقل من







يمكن ولا مستنع وعدف الممكن بالله ليس بواجب  
 ولا مستنع وان المستنع هو الذي لا يمكن وجوده لغيره  
 الدرد وكذا اكل ما يقات في هذا الباب من التعريفات  
 والبحث الرابع الوجوب والامتناع والامكان  
 من الاعتناء بالحقلي وليست امورا وجودية  
 في الخارج لان كل موجود في الخارج فهو اما واجب  
 او ممكن فلو كان الوجوب ثابتا في الخارج فان كان  
 واجبا لزم التسلسل وان كان ممكنا جاز زواله  
 فيزول الوجوب عن الواجب فيكون الواجب  
 ممكنا هذا خلف ولو كان الامكان ثابتا في الخارج  
 فان كان واجبا كان الممكن الذي هو شرط فيه  
 واجبا لان شرط الواجب واجب هذا خلف  
 وان كان ممكنا لزم التسلسل وان كان الامتناع  
 ثابتا في الخارج كان الموصوف به وهو المستنع  
 في الخارج ثابتا في الخارج لان ثبوت الصفة فرع  
 على ثبوت الموصوف وهو محال الفصل الرابع

هذا هو الوجه في وجوب التسلسل  
 في الخارج لان كل موجود في الخارج  
 فهو اما واجب او ممكن فلو كان  
 الوجوب ثابتا في الخارج فان كان  
 واجبا لزم التسلسل وان كان ممكنا  
 جاز زواله فيزول الوجوب عن الواجب  
 فيكون الواجب ممكنا هذا خلف  
 ولو كان الامكان ثابتا في الخارج  
 فان كان واجبا كان الممكن الذي  
 هو شرط فيه واجبا لان شرط الواجب  
 واجب هذا خلف وان كان ممكنا  
 لزم التسلسل وان كان الامتناع  
 ثابتا في الخارج كان الموصوف به  
 وهو المستنع في الخارج ثابتا في  
 الخارج لان ثبوت الصفة فرع على  
 ثبوت الموصوف وهو محال

اختلف الناس في وجود الجوهر الفريد فاشتبه قوم  
 ونفاه اخرون واجتج المتشبهون بانا اذا وضعنا  
 الكرة الحقيقية على السطح الحقيقي لا فته بما لا ينقسم  
 ولا كانت مضلقة فاذا خرجت عليه لا فته في كل  
 ان نفرض بنقطة فيكونان مركبين من الجواهر  
 واجتج النفاة بانا اذا وضعنا جوهرين جوهرين  
 فان لا قاهما بالا سر لزم الداخل وان كان لا بالا سر  
 لزم لا تقسام وهذا حج كثيرة من الطرفين ذكرناها  
 في كتاب الاسرار البحث الثالث في احكام  
 الجواهر الاجسام متماثلة خلا فالنظام لان المقبول  
 من الجسم وهو الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة المسماة  
 عاروايا قوايم امر واحد متساوية الجميع فيكون  
 متساوية وهي باقية بخلافه والضرورة قاضية بذلك  
 فانا نعلم بالضرورة ان الجسم الذي شاهدنا في الزمان  
 الاول هو بعينه الموجود في الزمان الثاني ويسمى  
 عليها الداخل خلا فانه ايضا فانا نعلم بالضرورة ان  
 الجوهر الواحد هو الجوهر الواحد

في كتاب الاسرار

الداخل ان يكون  
 في مادة جسم واحد  
 وهو جوهر حلا



يمكن ولا ممتنع وعدف الملمن بانه ليس بواجب  
 ولا ممتنع وان الممتنع هو الذي لا يمكن وجوده لوجود  
 الدار وكذا اكل ما يقات في هذا الباب من التعريبات  
 الوجوب والامتناع والامكان  
 من الاعتقاد ان العقلية ليست امورا وجودية  
 في الخارج لان كل موجود في الخارج فهو اما واجب  
 او ممكن فلو كان الوجوب ثابتا في الخارج فان كان  
 واجبا لزم التسلسل وان كان ممكنا جاز زواله  
 فيزول الوجوب عن الواجب فيكون الواجب  
 ممكنا هذا خلف ولو كان الامكان ثابتا في الخارج  
 فان كان واجبا كان الممكن الذي هو شرط فيه  
 واجبا لان شرط الواجب واجب هذا خلف  
 وان كان ممكنا لزم التسلسل وان كان الامنا  
 ثابتا في الخارج كان الموصوف به وهو الممتنع  
 في الخارج ثابتا في الخارج لان ثبوت الصفة فرع  
 على ثبوت الموصوف وهو محال الفصل الرابع  
 في احكام الموجودات وبقية ما يجب ان يكون

احلف

لا يمكن ان يكون  
 في الخارج  
 فيكون  
 في الخارج

احلف الناس في وجود الجوهر والصور فبقية  
 ونفاه اخر دن احث الممتنع باننا اذا وضعنا  
 الكثرة الحقيقية على السطح الحقيقي لا فته بما لا ينقسم  
 ولا كانت مضللة فاذا خرجت عليه لا فته في كل  
 ان يفرض بنقطة فيكونان مركبين من الجواهر  
 واجبة النفاه باننا اذا وضعنا جوهرين جوهرين  
 فان لا قاهما بالاسر لنتم الداخل وان كان لا بالاسر  
 لنتم لا تقسام وهناك كثيرة من الطرفين ذكرناها  
 في كتاب الاسرار في احكام  
 الجواهر الاجسام متماثلة خلا فالنظام لان المعقول  
 من الجسم وهو الجوهر القابل للأبعاد الثلثة لمقاطعة  
 عاروايا قوايم امر واحد متساوية الجميع فيكون  
 متساوية وهي باقية بخلافه والضرورة قاضية بذلك  
 فاننا نعلم بالضرورة ان الجسم الذي شاهدها في الزمان  
 الاول هو بعينه الموجود في الزمان الثاني ويستحيل  
 عليها الداخل خلا فانه ايضا فاننا نعلم بالضرورة ان  
 البعدين اذا اجتمعا زاد على البعد الواحد ويجوز



بنیاد محقق طباطبائی

الداخل ان يكون  
 في الخارج  
 فيكون







حصول الجسم في الحيز والبراد بالحيز والمكان شي واحد  
وهو البعد المنطوق الذي يشغله الاجسام بالحصول  
فيه ويدرج تحت اللون اربعة انواع الحركة وهي  
الحصول الاول في المكان الثاني والسكون وهو  
الحصول في مكان واحد اكثر من زمان والاجتماع  
وهو حصول الجوه من حيث لا يتخللها ثالث  
والافراق وهو حصولها بحيث تتخللها ثالث  
لغتها بعضها وهذه الاربعة امور وجودية ومنها ما هو مماثل  
فما هو متضاد ويدرك بالبصر بواسطة اللون  
والضوء الثاني اللون وهو جنس للوان ذو  
البياض والبنفسج والحمرة والخضرة والصفرة  
تسايط ونفا قوم البياض وهو خطأ فانا نشاهده  
لا باعتبار مصادجه الحوا للاجز الشفافة كما في  
بياض البيض المسلوق والضوء كهيئة يكون  
الجسم لما مستنيرا اما من ذاته كما في الشمس  
او من غيره كما في المستضيئ بنور غيره والضوء

وهو حصول الجسم في الحيز والبراد بالحيز والمكان شي واحد  
وهو البعد المنطوق الذي يشغله الاجسام بالحصول  
فيه ويدرج تحت اللون اربعة انواع الحركة وهي  
الحصول الاول في المكان الثاني والسكون وهو  
الحصول في مكان واحد اكثر من زمان والاجتماع  
وهو حصول الجوه من حيث لا يتخللها ثالث  
والافراق وهو حصولها بحيث تتخللها ثالث  
لغتها بعضها وهذه الاربعة امور وجودية ومنها ما هو مماثل  
فما هو متضاد ويدرك بالبصر بواسطة اللون  
والضوء الثاني اللون وهو جنس للوان ذو  
البياض والبنفسج والحمرة والخضرة والصفرة  
تسايط ونفا قوم البياض وهو خطأ فانا نشاهده  
لا باعتبار مصادجه الحوا للاجز الشفافة كما في  
بياض البيض المسلوق والضوء كهيئة يكون  
الجسم لما مستنيرا اما من ذاته كما في الشمس  
او من غيره كما في المستضيئ بنور غيره والضوء

فما هو متضاد ويدرك بالبصر بواسطة اللون  
والضوء الثاني اللون وهو جنس للوان ذو  
البياض والبنفسج والحمرة والخضرة والصفرة  
تسايط ونفا قوم البياض وهو خطأ فانا نشاهده  
لا باعتبار مصادجه الحوا للاجز الشفافة كما في  
بياض البيض المسلوق والضوء كهيئة يكون  
الجسم لما مستنيرا اما من ذاته كما في الشمس  
او من غيره كما في المستضيئ بنور غيره والضوء

وهو حصول الجسم في الحيز والبراد بالحيز والمكان شي واحد  
وهو البعد المنطوق الذي يشغله الاجسام بالحصول  
فيه ويدرج تحت اللون اربعة انواع الحركة وهي  
الحصول الاول في المكان الثاني والسكون وهو  
الحصول في مكان واحد اكثر من زمان والاجتماع  
وهو حصول الجوه من حيث لا يتخللها ثالث  
والافراق وهو حصولها بحيث تتخللها ثالث  
لغتها بعضها وهذه الاربعة امور وجودية ومنها ما هو مماثل  
فما هو متضاد ويدرك بالبصر بواسطة اللون  
والضوء الثاني اللون وهو جنس للوان ذو  
البياض والبنفسج والحمرة والخضرة والصفرة  
تسايط ونفا قوم البياض وهو خطأ فانا نشاهده  
لا باعتبار مصادجه الحوا للاجز الشفافة كما في  
بياض البيض المسلوق والضوء كهيئة يكون  
الجسم لما مستنيرا اما من ذاته كما في الشمس  
او من غيره كما في المستضيئ بنور غيره والضوء

اليه بعضهم والظلمة عدم الضوء عما من شأنه ان يكون  
مضيا الثالث الطعوم وهي تسعة لان الحار ان  
فعل في الكثيف حدثت المراجعة وان فعل في اللطيف  
حدثت الحرارة وان فعل في المعتدل حدثت  
المروحة والبارد ان فعل في الكثيف حدثت الصلابة  
وان فعل في اللطيف حدثت الحيوضة وان فعل في  
المعتدل حدثت القبض والمعتدل ان فعل في  
اللطيف حدثت الدسومة وان فعل في الكثيف  
حدثت الحلاوة وان فعل في المعتدل حدثت التفتت

وهو حصول الجسم في الحيز والبراد بالحيز والمكان شي واحد  
وهو البعد المنطوق الذي يشغله الاجسام بالحصول  
فيه ويدرج تحت اللون اربعة انواع الحركة وهي  
الحصول الاول في المكان الثاني والسكون وهو  
الحصول في مكان واحد اكثر من زمان والاجتماع  
وهو حصول الجوه من حيث لا يتخللها ثالث  
والافراق وهو حصولها بحيث تتخللها ثالث  
لغتها بعضها وهذه الاربعة امور وجودية ومنها ما هو مماثل  
فما هو متضاد ويدرك بالبصر بواسطة اللون  
والضوء الثاني اللون وهو جنس للوان ذو  
البياض والبنفسج والحمرة والخضرة والصفرة  
تسايط ونفا قوم البياض وهو خطأ فانا نشاهده  
لا باعتبار مصادجه الحوا للاجز الشفافة كما في  
بياض البيض المسلوق والضوء كهيئة يكون  
الجسم لما مستنيرا اما من ذاته كما في الشمس  
او من غيره كما في المستضيئ بنور غيره والضوء

وقد يجمع طعمان في جسم واحد كما لحرارة والقبض  
في الباذجان الرابع الروائح وليس لها نوا عسا  
اسما بازا لها بل اقام من جهة الموافقة او المخالفة  
كما يقال رائحة طيبة او رتيبة او من جهة المحل كرائحة  
المسك وهي كفيات يدرك بالشم اما بتخلل شيء  
من اجزادى الرائحة ودصوله الى الحيشوم او  
بانفعال الهواء المتوسط بين ذي الرائحة والحيشوم

وهو حصول الجسم في الحيز والبراد بالحيز والمكان شي واحد  
وهو البعد المنطوق الذي يشغله الاجسام بالحصول  
فيه ويدرج تحت اللون اربعة انواع الحركة وهي  
الحصول الاول في المكان الثاني والسكون وهو  
الحصول في مكان واحد اكثر من زمان والاجتماع  
وهو حصول الجوه من حيث لا يتخللها ثالث  
والافراق وهو حصولها بحيث تتخللها ثالث  
لغتها بعضها وهذه الاربعة امور وجودية ومنها ما هو مماثل  
فما هو متضاد ويدرك بالبصر بواسطة اللون  
والضوء الثاني اللون وهو جنس للوان ذو  
البياض والبنفسج والحمرة والخضرة والصفرة  
تسايط ونفا قوم البياض وهو خطأ فانا نشاهده  
لا باعتبار مصادجه الحوا للاجز الشفافة كما في  
بياض البيض المسلوق والضوء كهيئة يكون  
الجسم لما مستنيرا اما من ذاته كما في الشمس  
او من غيره كما في المستضيئ بنور غيره والضوء



حاج محمد باقر

ما نصير به اذ قد مر ان الجسد من  
 هو كونه اذ كان في هذا الجسد على وجه البديهة  
 هو الذي كان في هذا الجسد على وجه البديهة  
 ما نصير به اذ قد مر ان الجسد من

احمدی صوفیوں کے موصوفیہ میں امام لا معارف مصر کے مولانا ابوالفتح محمد بن ابوالحسن

فیض  
راجان

النفيس

۱۰۰



وهما كقيمتان معلومتان متضادتان فالحرارة  
كيفية تقتضي جمع المتجانسات وتفرق المخالفات  
وهو جنس لا نواع كثيرة لحرارة النار وحرارة الشمس  
والحرارة الغريزية وحرارة الادوية والخاصة عن  
الحمى ومن جعل البرودة عدم الحرارة نعماً من شأنه  
ان يكون حاراً فقد اخطانا فاحسن من البارد  
بكيفية زائدة على عدم الحرارة السدس الرطوبة  
واليبوسة وهما كقيمتان محسوستان متضادتان  
فالرطوبة كيفية تقتضي سهولة قبول الاشكال  
لموضوعها واليبوسة كيفية تقتضي عسر قبول  
الاشكال لموضوعها وقد يفسر الرطوبة بالليونة  
السابع الصوت وهو كيفية مسموعة تحصل بتوحي  
الهوا من قارع ومفروع الى ان يصل الى سطح  
الصماخ وهو غريبان بالضرورة والحرف  
هي عارضة للصوت يتميز بها عن صوت اخر  
مثله متميزة المسموع الثامن الاعتماد

الجہات وهو امل اذ لم كالنقل والحفة والمجتمعة و  
 انواعه ستة بحسب تعدد الجهات وهو غير باق  
 التاسع التاليف وهو عرض مختص بالمحلين  
 لا ازيد يقضي صعوبة تفكيك الاجزاء واكثر  
 العقلا احوالها وجود عرض واحد في محلين  
 العاشر الفناء واثبت بعضهم للجواهر ضد الفناء  
 اذا اوجد الله توفيت جميع الجواهر وليس  
 محل وهو خطأ فان وجود عرض لا في محل محال  
 الحادي عشر الحياة وهي عرض يحل الجسم المركب  
 عاينيه مخصوصة يصح على تلك الذات باعتبارها  
 صحة القدرة والعلم والموت عدم الحياة عن  
 محل اتصف بها الثاني عشر القدرة وهي كفية  
 قائمة بالذات يصح باعتبارها على تلك الذات  
 ان يفعل وان لا يفعل وهي مقدمة على الفعل  
 لان الكافر مكلف بالايمان حال كفره فلو لم يكن  
 قادرا عليه لزم تكليف ما لا يطاق وهي  
 لا يمكن القدرة على ما لا يمكن



وهما يفتيان علموتان متضادتان فالحرارة  
كيفية تقتضي جميع المتجانسات وتفرق المخلفات  
وهو جنس لا نواع كثيرة لحرارة النار وحرارة الشمس  
والحرارة الغريزية وحرارة الادوية والخاصة عن  
الحمية ومن جعل البرودة عدم الحرارة عما من شأنه  
ان يكون حاراً فقد اخطانا بحسب من البارد  
بكيفية زائدة على عدم الحرارة السادسة الرطوبة  
واليبوسة وهما كفتيان متضادتان  
فالرطوبة كيفية تقتضي سهولة قبول الاشكال  
لموضوعها واليبوسة كيفية تقتضي عسر قبول  
الاشكال لموضوعها وقد يفسر الرطوبة باليسية  
السابعة الصوت وهو كيفية مسموعة تحصل من  
الهواء من قارع ومفروع الى ان يصل الى سطح  
الصماخ وهو غير باق بالصورة والحرف  
حيث عارضه للصوت يتميز بها عن صوت اخر  
مثله متميزة المسموع الثامن الاعتناء  
وهو كيفية تقتضي حصول الجسم في جهة من جهات



بنیاد محقق طباطبائی

الاجزاء  
التي هي الطبيعة  
التي هي القوة  
التي هي القوة  
التي هي القوة

الجهات وهو اطلاقاً لا زماً كالثقل والخفة والجلل  
انواعه ستة بحسب تعدد الجهات وهو غير باق  
التاسع التأليف وهو عرض مختص بالمحلين  
لا يزيد يقتضي صعوبة تفصيل الاجزاء واكثر  
العقلاء احوالها وجود عرض واحد في محلين  
العاشر الفناء وانبت بعضهم للجواهر ضد الفناء  
الذي اذا وجد الله توفيت جميع الجواهر وليس في علم  
محل وهو خطأ فان وجود عرض لا في محل محال  
الحادية عشر الحياة وهي عرض يحل الجسم المركب  
على بنى مخصوصة يصح على تلك الذات باعتبارها  
صحة القدرة والعلم والموت عدم الحياة عن  
محل اتصف بها الثانية عشر القدرة وهي كيفية  
قائمة بالذات يصح باعتبارها على تلك الذات  
ان يفعل وان لا يفعل وهي مقدمة على الفعل  
لان الكافي مكلف بالايمان حال كفره فلو لم يكن

الاجزاء  
التي هي الطبيعة  
التي هي القوة  
التي هي القوة

بنیاد محقق طباطبائی

الاجزاء  
التي هي الطبيعة  
التي هي القوة  
التي هي القوة

الاجزاء  
التي هي الطبيعة  
التي هي القوة  
التي هي القوة



ما يساويه وكل عدد انقسمت الاربعه اليه و  
 الى ما يساويه هو نصف ذلك العدد والعلم  
 بالتحديد لانه من الصفات الوجودية وهل هو صورة  
 مساوية للمعلوم في العالم او اضافة بين العالم و  
 المعلوم فيه خلاف والا قرب عندى انه صفة  
 تلزمها الاضافة الى المعلوم وكما يوضح اضافة الى  
 المعلوم الموجود كما يوضح الى المعلوم فانما العلم مع  
 طلوع الشمس غدا من المشرق وهو معدوم  
 لان الذي يحش الظن وهو ترجيح اعتقاد  
 احدا الطرفين ترجيحاً غير مانع من التقيض  
 فان كان مطابقاً فهو الظن الصادق والا فهو كاذب



٢٥  
تَرْيِبُ  
الخامس عشر النظر وهو امور ذرية يتوصل  
بها الى امر اخر فان صحَّت المقدَّتان والترتيب والنظر  
صحَّ والا فاسدتم المقدَّتان ان كانا عليَّين  
والنتيجة عليَّية ولا فهي ظنيَّة والنظر الصحيح  
يُفيد العلم لانَّ من علم انَّ العالم حادث وان كل  
حادث يفتقر الى المؤثر فانه يعلم بالضرورة انَّ  
العالم مُقتفر الى المؤثر واحتمل من انكر افادته  
العلم بانَّ المطلوب ان كان معلوماً اسقاب  
طلبه لا شقالة تحصيل الحاصل وان كان مجهولاً  
فلا كس لانَّ ما لا يعلم لا يطلب والجواب انه  
معلوم من وجه دون وجه وليس المطلوب  
هو الوجهان حتى يرد الاشكال بل الماهية فاذ  
المتصفة بالوجهين والنظر واجب لانَّ معرفته  
الله تعالى واجب لكونها دافعة للخوف ولا  
الا بالنظر وملايئمة الواجب لانه فهو واجب  
ولا يخرج الواجب عن كونه واجباً مطلقاً ولزم

عَقْلِيَّ لَا تَهْ لَوْ وَجِبَ بِالسَّمْعِ لَزِمَ إِخْطَامُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْقَصْدُ  
 إِلَيْهِ أَوَّلُ الْوَلَجَاتِ أَوِ الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ وَحُصُولُ  
 الْعِلْمِ عَقِبَ النَّظَرِ عَلَى سَبِيلِ الْبَرُّومِ لَا الْعَادَةَ لِلْعِلْمِ  
 الصُّرُورِيَّ بِالْوُجُوبِ كَمَا يَخُفُّ عَنْهُ مِنْ الْأَسْبَابِ  
 خِلَافًا لِلشَّعَرِيَّةِ وَالذَّكَلِيلِ هُوَ الَّذِي يَلْزَمُ مِنْ  
 الْعِلْمِ بِالْعِلْمِ بَشَيِّ الْخَرِّ وَهُوَ قَدْ يَكُونُ عَقْلِيًّا مَحْضًا  
 وَقَدْ يَكُونُ مُرَكَّبًا مِنَ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ وَلَا يَتْرَكُ مِنْ  
 التَّقْلِيَّاتِ الْمُحْضَةِ دَلِيلُ السَّادِسِ عَشَرَ أَرَادَ  
 الْكَرَاهَةَ وَهِيَ كَيْفِيَّتَانِ نَفْسَانِيَّتَانِ يُرْجَاهُ  
 الْفِعْلَ أَوِ التَّرْكَ وَحَلُّهُمَا زَادَتَانِ عَلَى الدَّاعِي  
 أَمَّا فِيهِ خِلَافٌ وَالْحَقُّ الزِّيَادَةُ فَخِفْنَا لَا فِي  
 حَقِّهِ تَعَالَى وَإِرَادَةُ الشَّيْءِ سَتَلْزَمُ كَرَاهَتُهُ  
 لَا نَفْسُهَا السَّابِعُ عَشَرَ الشَّمُوءُ وَالْفَرْقَةُ  
 وَهِيَ كَيْفِيَّتَانِ نَفْسَانِيَّتَانِ مُخَابِرَتَانِ لِإِرَادَةِ الْعَقْلِ عَنِ الْمَضَرَّةِ  
 وَالْكَرَاهَةِ فَانَا نَزِيدُ شَرْبَ الدَّوَاءِ وَقْتَ الْحَاجَةِ إِرَادَةُ الصِّبْغِ بِرُغْمِهَا  
 وَلَا تَشْتَهِيهِ وَنَشْتَهِي الْمَلَاذَ الْمُحَرَّمَةَ وَلَا نُرِيدُهَا إِبْجَارًا وَالضَّرَرِ وَالْخَطَرَ



الحاشية  
 الخامس عشر النظر وهو محور ذهنية يتوصل  
 بها الى امر اخر فان صح المقدمتان والترتيب فالنظر  
 صح والا فاسد ثم المقدمتان ان كانتا علميتين  
 فالنتيجة علمية والا فهي ظنية والنظر الصحيح  
 يفيد العلم لان من علم ان العالم حادث وان كل  
 حادث يقتضي الى المؤثر فانه يعلم بالضرورة ان  
 العالم مقتضى الى المؤثر واحتمل من انكر افادته  
 العلم بان المطلوب ان كان معلوما لم يحتاج  
 طلبه لا شغالة تحصيل الحاصل وان كان مجهولا  
 فكذلك لان ما لا يعلم لا يطلب والجواب انه  
 معلوم من وجه دون وجه وليس المطلوب  
 هو الوجهان حتى يرد الاشكال بل الماهية فانه  
 المتصفة بالوجهين والنظر واجب لان معرفة  
 الله تعالى واجب للوجهين فانه لا يخلو  
 الا بالنظر وملايئمه الواجب لانه فهو واجب  
 فلا يخرج الواجب عن كونه واجبا مطلقا ولزم  
 تكليف ملا يطاق والقسمان باطلان ووجوبه  
 عقلي

عقلي لانه لو وجب بالسمع لزم افعام الانبياء والقصد  
 اليه اول الواجبات او المعرفة بالله وحصول  
 العلم عقيب النظر على سبيل التزوم لا العادة للعلم  
 الصرودي بالوجوب كما في غيره من الاسباب  
 خلافا للاشعرية والدليل هو الذي يلزم من  
 العلم العلم بشئ اخر وهو قد يكون عقليا محضا  
 وقد يكون مركبا من العقل والنقل ولا يترك من  
 الثقليات المحضة دليل السادس عشر الا اذا  
 والكراهية وهما كفتان نفسانيتان بوجوب  
 الفعل او الترك وهل هما ذاتان على الداعي  
 ام لا فيه خلاف والحق الزيادة في حقنا لا في  
 حقه تعالى وادارة الشئ ستلزم كراهية  
 لا نفسها السابع عشر الشهوة والنفرة  
 وهما كفتان نفسانيتان مغايرتان لا رادة العقل عن الصدق  
 والكراهية فانا نزيد شرب الدواء وقت الحاجة  
 ولا تشهيته ونشهي الملاذ المحرمة ولا نردك  
 الثامن عشر الالم واللذة وهما كفتان  
 العقل







وجدنا بيننا فاللذة إدراك الملايم والإلم إدراك  
 المُناني وسبب الألم تفرق الاتصال والمزاج المخلف  
 التاسع عشر الإدراك وهو زائد على العلم فانا نجد  
 تفرقة ضرورية بين علمنا بحرارة النار وبين التمسس  
 وحل الزيادة راجعة الى تأثير الحاسة وعدمها  
 او الى لم مغاير خلاف وانواع خمسة البصار  
 وقيل انتم يحصل بخروج شعاع من العين نحو المرئ  
 ويتصل به فيحصل الرؤية وقيل بل ينطبع في العين  
 صورة المرئ وكلاهما طامنا الاول فلان الشعاع  
 ان كان عرضا استحال ان يخرج من العين جسم متصل  
 بنصف كرة العالم مع صغر العين واما الثاني فلانه  
 يستحيل انطباع العظيم في الصغير والحق ما اخترناه  
 في نهاية المرام وهو ان الله تعالى جعل للنفس قوة  
 ادراك المرئ عند مقابلة الحقائق السليمة له مع  
 حصول الشرائط العشرة وهي سلامة الحاسة  
 وكثافة البصر وعدم البعد والقرب المفرطين  
 والمقابلة او حكمها ووقوع الضوء على المركب

وكونه

على الحركة ولا سفل وان كان محال  
 على الحركة ولا سفل وان كان محال

وكونه غير مفترط وعدم الحجاب والتعمد للبصار  
 وتوسط الشفاف وعند اجتماع هذه الشرائط  
 تجب الرؤية والسماع وهو يحصل بتوحيج الهواء  
 الطارد عن قلع او قرع الى ان يصل ذلك التوحيج  
 الى سطح الصماخ والشم وهو يحصل بتكثيف الهواء  
 براحة ذي الراحة ووصوله الى الحنجر واللسان  
 وهو انفع الادراكات اذ باعتبار حفظ الحيوان  
 مزاجه عن المنافي في الخارج فانه لما كان مركبا  
 من العناصر الاربعة كان حفظه ببقائها على الا

عتزال وفساده بخروجها عنه فوجب الله تعالى  
 قوة سارية فيه لجمع هي التمس يدركها  
 ما ينافيه فيبعد عنه اما باقي القوى فانها  
 بحالة التفع ودفع الضرر اقدم من جلب النفع  
 ولهذا كان التمس انفع الادراكات والذوق  
 وهو حصل بانفعال الذوقية اللعابية المفضلة  
 باللسان بطعم ذي الطعم بحيث اكد الباع

في الاحكام العامة للاعراض  
 في الاحكام العامة للاعراض

على علم الملايم  
 على علم الملايم

على علم الملايم  
 على علم الملايم

فيبعد

اللسان







يستحيل عليها الانتقال لا بعبارة عن الحصول في حيز  
 بعد الحصول في حيز آخر وهو لا يعقل في الاعراض  
 ولا يجوز انتقالها من محل الى محل لان العرض مقصور  
 في شخصه الى محل شخصي يقوم فيه ولا لما حل فيه  
 لا مستغنا به في وجوده بفاعله وفي شخصه بغير المحل  
 واذا افترق شخصه الى المحل استحال انتقاله  
 عنه ولا يستحيل قيام عرض بعرض كالسرعة القائنة  
 بالحركة ولا بد من الانتقال الى محل جوهرى ولا يستحيل  
 عليها البقاء في الحس كما تحكم ببقاء الاجسام  
 كذلك تحكم ببقاء الاعراض القابلة وخلاف الاشياء  
 لا لا يعقل حلول جسم في مكانين وقت واحد فاشتم  
 ان التالف عرض يقوم بجزئين لا انزيد وقول بعض  
 ان صير الابل لاضافات المستنفقة تقوم بالمضافين ضعيفا  
 والاعراض كلها حادثة لان محلها هو الجسم حادث  
 في الجواهر والاعراض في بقايا احكام مشروكة

كل محفولين ان تساويا 2 تمام الماهية فاما اختلاف  
 ولا فالخلفان والاختلافان اما متقابلان ان لم يمكن  
 اجتماعهما واما متلازمان والتقابل على وجه  
 اصناف الضدان وهما الذان الوجوديان اللذان  
 لا اجتماع بينهما غاية التباعد كالسواد والبياض  
 ولا يعرض التضاد للاجناس مطلقا ولا للا نواع الا  
 اذا دخلت تحت جنس ارجح والضدان قد يخلو المحل  
 عنهما اعمام الا تضادها بالوسط كالفانرا وبدون  
 كالحوا وتلا يصح الخلو كاللون والنقيضان وهما  
 اللذان لا اجتماع ولا يرتفعان اما في المفردات  
 كاتسان لانسان او في المركبات كالانسان كاتب  
 ليس لانسان بكاتب وهو تقابل بحسب القول  
 والعقل والعدم والملكية وهما نقيضان تخصص  
 موضوعهما كالحي والبصر فان الحي علم البصر  
 لا مطلقا لكنه عن محل تملك ايضا فهم والمتضا  
 يان وهما اللذان لا يعقل احدهما الا بالقياس  
 الى الآخر كالاثوية والبنوة والحق الاضافات

التفاضل  
 معتد

العقد  
 الاعتقاد  
 يقتضيان

ان الجواهر والاعراض  
 في بقايا احكام مشروكة

حكمة  
 حكمة  
 حكمة



كثير من الناس يظنون ان الوجود لا يخلو عن نقص  
او عيب او كمال في ذاته بل هو كمال في ذاته  
ولا يحتاج الى غيره في كونه

لا وجود لها في الخارج ولا لزوم التسلسل وكما يستحيل  
الجمع بين المتقابلين فسحيل الجمع بين المتقابلين  
حيث ان الذات ولو اريد منها ختلفة والجوارض  
حسب اوجه النسبة اليها وانما جمع المختلفين غير المتقابلين  
والمقابلين المعقول اما ان يكون واحدا  
او كثيرا والواحد اما بالذات او بالعرض والاول  
قد يكون بالشخص قد يكون كزيد وقد يكون بالنوع كزيد  
وعمر وقد يكون بالجنس كالا نسان والفرس ثم لا جناح  
يتصاعد فيكون الواحد بالجنس واحدا بالجنس  
القريب كما قلناه او بالمتوسط كالا نسان والحمار  
او البعيد كالا نسان والعقل والواحد بالنوع كبير  
بالشخص والواحد بالجنس كثير بالنوع والواحد  
بالشخص قد يقع عليه الاقسام لذاته كالمقدار  
وغيره كالجسم وقد لا يقع كذا وضع كالقطة وغير  
ذي وضع كالنفس ومن جملة اقسام الواحد  
الوحدة والحق ان الوحدة والكثرة من امور  
الاعتبارية فان الوحدة لو كانت موجودة لزم



بنیاد محقق طباطبائی

التسلسل ولو كانت الكثرة موجودة لكان محلهما إما  
بعض أجزاءهما أو كل واحد من أجزاءهما فيكون الواحد  
كثيرا باعتبار واحد أو كالتسلسل الوجودي  
يكون قدما او محدثا فالقدم مالا اول لوجوده أو  
الذي لا يسبقه العدم وهو الله تعالى خاصة والحدث  
ما الوجوده اول أو هو المسبوق بالعدم وهو كل ما  
عدا الله تعالى والحدوث والقدم من الصفات  
الاعتبارية ولا لزوم التسلسل وخلاف الكمالية  
الاول وبعض الاشياء في الثاني ضعيف والقدم  
لا يجوز عليه العدم لانه اقوال وجب الوجود لذاته  
فطاهي انه لا يجوز عليه العدم ولما يمكن الوجود  
فلا بد له من علة ولجه الوجود ولا لزوم التسلسل  
ولزم من اصناع عدم علة امتناع عدمه والحدث  
لا بد له من موثر لان ماهيته لما انصفت بالعدم  
تارة وبالوجود تارة اخرى كانت من حيث هي  
هي قابلة لما فيكون ممكنه فلا بد في انصافها  
بالعدم من من مرجح ولا لزوم الترتيب من غير

وطاهي كماله لا يخلو عن نقص او عيب او كمال في ذاته بل هو كمال في ذاته  
ولا يحتاج الى غيره في كونه  
لأن الوجود لو كان مالا اول لكان قدما  
والمسبوق بالعدم وهو كل ما عدا الله تعالى  
والحدث والقدم من الصفات الاعتبارية  
ولا لزوم التسلسل وخلاف الكمالية  
الاول وبعض الاشياء في الثاني ضعيف  
والقدم لا يجوز عليه العدم لانه اقوال  
وجب الوجود لذاته فطاهي انه لا يجوز  
عليه العدم ولما يمكن الوجود فلا بد له  
من علة ولجه الوجود ولا لزوم التسلسل  
ولزم من اصناع عدم علة امتناع عدمه  
والحدث لا بد له من موثر لان ماهيته  
لما انصفت بالعدم تارة وبالوجود تارة  
اخرى كانت من حيث هي هي قابلة لما  
فيكون ممكنه فلا بد في انصافها  
بالعدم من من مرجح ولا لزوم الترتيب  
من غير



لا يتصور ان يكون  
شيء من هذه الاشياء  
موجودا في نفس  
الزمان بل هو  
موجود في زمان  
مستقل عن الزمان  
وهو باطل بالضرورة

وهو باطل بالضرورة ومن هنا ظهر ان علته احتياج  
الموثر الى الموثر انما هي الامكان لا الحدث و  
ايضا الحدث كيفية للوجود فتكون متاخرة عنه  
والوجود متأخر عن الوجود المتأخر عن الاحياج  
المتأخر عن علة الاحتياج فلو كان الحدث علة  
الاحتياج لزم الدور ثم اتب وهو محال الزمان  
الموجود اما ان يكون موثرا في غيره اما مع إمكان  
ان لا يؤثر وهو الفاعل المحض او مع امتناع  
ان لا يؤثر وهو العلة الموجبة واما اثر الغير  
وهو المعلوم ولا يمكن ان يكون العلة نفس  
المعلوم لان الموثر متقدم ويستحيل ان يتقدم  
الشيء على نفسه بل اما جزؤه او خارج عنه  
اما الجزء فان كان هو الذي باعتباره حصل  
الشيء بالقوة كالخشب للسريبر فهو العلة المادية  
وان كان هو الذي باعتباره حصل الشيء بالفعل  
فهو العلة الصورية كالشكل في السريبر و

فهو العلة الفاعلية كالنجار للسريبر وان كان لاجله  
الوجود فهو العلة الغائية كالاستقرار رعا السريبر  
وكل مركب لا بد له من هذا العلة الرابع والعلة  
قد يكون بالذات كالسقمونيا في ازالة السخينة وقد  
يكون بالعرض كالسقمونيا في التبريد ولا يمكن ان يكون  
لمعلوم شخصي علتيان تامتان لا انه يكون واجبا  
بكل واحد منهما فيستغنى بكل واحد منهما عن الآخر  
فتكون حال الحاجة اليهما مستغنيا عنهما هذا خلف  
ويمكن ان يكون لمعلوم نوعي علتيان مستقلتان  
كالحرارة الصادرة عن علي مختلفة ولا يمكن وحدة  
المعلوم فمن كل وجه مع تركيب عليه لان كل واحد  
من اجزاء العلة ان كان له تأثير فاما في ذلك الواحد  
فجميع على المعلوم الشخصي على كبره وقد بينا  
استحالة اوجه ابعاضه فلزم تركيب المعلوم  
مع فرض وحدته هذا خلف وان لم يكن لشيء من  
الاجزاء تأثير في المعلوم فاما ان حصل اجتماع

العلل في نفس المعلوم  
فلا يمكن ان يكون  
للمعلوم علتيان  
تامتان لا انه يكون  
واجبا بكل واحد  
منهما فيستغنى  
بكل واحد منهما  
عن الآخر فتكون  
حالة الحاجة اليهما  
مستغنيا عنهما  
هذا خلف ويمكن  
ان يكون للمعلوم  
نوعي علتيان  
مستقلتان كالحرارة  
الصادرة عن علي  
مختلفة ولا يمكن  
وحدة المعلوم  
فمن كل وجه مع  
تركيب عليه لان  
كل واحد من اجزاء  
العلة ان كان له  
تأثير فاما في ذلك  
الواحد فجميع على  
المعلوم الشخصي  
على كبره وقد بينا  
استحالة اوجه  
ابعاضه فلزم  
تركيب المعلوم  
مع فرض وحدته  
هذا خلف وان لم  
يكن لشيء من الاجزاء  
تأثير في المعلوم  
فاما ان حصل  
اجتماع



وهو باطل بالضرورة ومن هنا ظهر ان علة اخيرة  
 لا يثر الى الموثر انما هي الامكان لا الحدث و  
 ايضا الحدث كيفية للوجود فتكون متاخرة عنه  
 والوجود متاخر عن الوجود المتأخر عن الاحياج  
 المتأخر عن علة الاحتياج فلو كان الحدث علة  
 الاحتياج لزم الدور ثم اتب وهو محال في الزمان  
 الموجود اما ان يكون موثرا في غيره اما مع احكام  
 ان لا يوتر وهو الفاعل المحض او مع امتناع  
 ان لا يوتر وهو العلة الموجبة واما اثر الغير  
 وهو المعلول ولا يمكن ان يكون العلة نفس  
 المعلول لان الموثر متقدم والمستحيل ان يقدم  
 الشئ على نفسه بل اما جزؤه او خارج عنه  
 اما الجزء فان كان هو الذي باعتباره حصل  
 الشئ بالقوة كالخشب للسريبر فهو العلة المادية  
 وان كان هو الذي باعتباره حصل الشئ بالفعل  
 فهو العلة الصورية كالشكل في السريبر و  
 اما الخارج فان كان هو المفيد للوجود

فهو

فهو العلة الفاعلية كالنجار للسريبر وان كان لاجله  
 الوجود فهو العلة الغائية كالاستقرار رعا السريبر  
 وكل مركب لا بد له من هذا العلة الرابع والعلة  
 قد يكون بالذات كالسقمونيا في ازالة السجج وقد  
 يكون بالعرض كالسقمونيا في التبريد ولا يمكن ان يكون  
 معلول شخصي علان تامان لا يمكن ان يكون واجبا  
 بكل واحد منهما فيستغنى بكل واحد منهما عن الآخر  
 فنكون حال الحاجة اليهما مستغنيا عنهما هذا خلف  
 ويمكن ان يكون معلول نوعي علان مستقلان  
 كالحرارة الصادرة عن علي خلفه ولا يمكن وحدة  
 المعلول من كل وجه مع تركيب عليه لان كل واحد  
 من اجزاء العلة ان كان له تاثير فاما في ذلك الواحد  
 فجميع على المعلول الشخصي على كبره وقد بينا  
 استحالة اوجه ابعاضه فلزم تركب المعلول  
 مع فرض وحدته هذا خلف وان لم يكن شئ من  
 الاجزاء تاثير في المعلول فاما ان حصل عند اجتماع

امر يقتضي ذلك المعلول اولا فان كان الثابت  
 عامه من ان يكون حيا للعلم الحقيقى فالصواب في النامطلقا والحاصد العالي  
 في العلم والاسرار وموتى الدين والمعلول كالحق والاسرار مع الشر والظلمة  
 والحق والبرية كذا السار والادب كالحق والبرية والبرية كالحق والبرية  
 والبرية كالحق والبرية والبرية كالحق والبرية والبرية كالحق والبرية

٤٦

٤١

الحق لله

ان يكون







لم يكن المعلول معلولا لتلك الماهية المركبة فإن  
 حصل كان هو العلة بالحقبة إذ بوجوده يوجد  
 المعلول. وبعد من ينفي فاما ان يكون بسيطا  
 مركبا فان كان الاول نقلنا الكلام اليه في كيفية  
 صدوره عن الاجزا وان كان مستعنا عنها لم يكن  
 لتلك الاجزا تاثير في المعلول ولا في علة البسطة  
 فلا يكون لها مدخل في الماير البتة وان كان مركبا  
 نقلنا الكلام في كيفية حصوله ولا يمكن تاخير المعلول  
 عن العلة النامة والا لكان وجوده وقت وجوده  
 دون ما قبله وما بعده ان لم يكن ملحقا بخرم تساو  
 الاوقات لزم الترجيح من غير مرجح وان كان ملحقا  
 بغير العلة لم يكن ما فرضناه علة نامة علة نامة هذا  
 خلف وعلة لعدم عدم العلة ولا يمكن استثناء ذلك  
 من الشئين المصاحبه وهو الدوران لان العلة  
 مقدم على المعلول فلو كان كل واحد من  
 الشئين علة لصاحبه او لعله صاحبه لزم تقدم  
 الشئ على نفسه غير متبوع واحدة او مراتب ولا يمكن

٤٥

فيكون المعلول معلولا لتلك الماهية المركبة  
 حصل كان هو العلة بالحقبة  
 المعلول. وبعد من ينفي فاما ان يكون بسيطا  
 مركبا فان كان الاول نقلنا الكلام اليه في كيفية  
 صدوره عن الاجزا وان كان مستعنا عنها لم يكن  
 لتلك الاجزا تاثير في المعلول ولا في علة البسطة  
 فلا يكون لها مدخل في الماير البتة وان كان مركبا  
 نقلنا الكلام في كيفية حصوله ولا يمكن تاخير المعلول  
 عن العلة النامة والا لكان وجوده وقت وجوده  
 دون ما قبله وما بعده ان لم يكن ملحقا بخرم تساو  
 الاوقات لزم الترجيح من غير مرجح وان كان ملحقا  
 بغير العلة لم يكن ما فرضناه علة نامة علة نامة هذا  
 خلف وعلة لعدم عدم العلة ولا يمكن استثناء ذلك  
 من الشئين المصاحبه وهو الدوران لان العلة

تسلسل

تسلسل العلل والمحلولات كان تلك الجملة ممكنة  
 قطعيا فلو ثبت فيها ان كان خارجا عنها كان واجبا  
 وهو المطلوب وان كان جوهرا لزم تقدم الشئ على  
 نفسه مراتب لا تنافي لان المؤثر في الجملة مؤثر  
 في احادها التي من جملتها المؤثر نفسه وعلة التي  
 لا تنافي ويمكن استبعاد معلولين الى علة بسيطة  
 واحتجاج الفلاسفة بان الصدور ان دخل  
 لزم التركيب والا لزم التسلسل ضعيف لان الصدور  
 امر اعتباري لا تحقق له في الخارج والا لزم التسلسل  
 وكذا يحتمل ان يكون البسط قابلا وفاعلا وتوهم نسبة  
 القبول بنسبة الامكان ونسبة العلية نسبة الوجود  
 خطأ لامكان اخلاق النسب عند اختلاف  
 الحثيات ولا شك في المغايرة بين حثية القبول  
 وحثية التاثير في الوجود ان منع نفس  
 تصوره من الشركة فيه فهو الجري مجزئ وان لم يمنع  
 فهو الكلّي كالامسان المرادة قد يكون ذهبي ثم  
 لا غير كجبل من ياقوت وقد يكون خارجا عن الكلّي

٤٦

التسلسل على ما عرفت عند التسلسل من جوهرا او  
 من اعداد او من اقسامها او من اقسامها  
 وسواء اوجدت في احد او في اقسامها او من اقسامها  
 عدم في خارجها او من اقسامها

ان يكون المعلول معلولا لتلك الماهية المركبة  
 حصل كان هو العلة بالحقبة  
 المعلول. وبعد من ينفي فاما ان يكون بسيطا  
 مركبا فان كان الاول نقلنا الكلام اليه في كيفية  
 صدوره عن الاجزا وان كان مستعنا عنها لم يكن  
 لتلك الاجزا تاثير في المعلول ولا في علة البسطة  
 فلا يكون لها مدخل في الماير البتة وان كان مركبا  
 نقلنا الكلام في كيفية حصوله ولا يمكن تاخير المعلول  
 عن العلة النامة والا لكان وجوده وقت وجوده  
 دون ما قبله وما بعده ان لم يكن ملحقا بخرم تساو  
 الاوقات لزم الترجيح من غير مرجح وان كان ملحقا  
 بغير العلة لم يكن ما فرضناه علة نامة علة نامة هذا  
 خلف وعلة لعدم عدم العلة ولا يمكن استثناء ذلك  
 من الشئين المصاحبه وهو الدوران لان العلة







اما نوع ان كان نفس الحقيقه كالانسان او جنس ان  
 كان جرؤها المسترك كالحيوان او فصل ان كان  
 جرؤها المميز كالناطق او خاصه ان كان خارجا  
 عنها مستركا منها وبين غيرها كالماشي وقال  
 للسهل الاول الذاتي ولما جبرن العرضي  
 في اثبات واجب الوجود و  
 صفاته وبحث في ابياته تعالى  
 صحتها موجود بالضرورة فان كان واجبا لذاته ثبت  
 المطلوب وان كان ممكنا لذاته انفق الى موثر فان  
 كان موثره واجبا فالمطلوب وان كان ممكنا  
 انفق الى موثر فان كان هو الاول لزم الدور  
 وان كان غيره فان كان واجبا ثبت المطلوب

والالزم للتسلسل وقد تقدم بطلانها ووجوده  
 لا يمكن فيكون الوجود ممكنا وقد فرض واجبا  
 خلف ولا نه لو كان ممكنا لا نفق الى موثر فهو  
 لا يمكن فيكون الوجود ممكنا وقد فرض واجبا

ان كان نوع ان كان نفس الحقيقه كالانسان او جنس ان كان جرؤها المسترك كالحيوان او فصل ان كان جرؤها المميز كالناطق او خاصه ان كان خارجا عنها مستركا منها وبين غيرها كالماشي وقال للسهل الاول الذاتي ولما جبرن العرضي في اثبات واجب الوجود و صفاته وبحث في ابياته تعالى صحتها موجود بالضرورة فان كان واجبا لذاته ثبت المطلوب وان كان ممكنا لذاته انفق الى موثر فان كان موثره واجبا فالمطلوب وان كان ممكنا انفق الى موثر فان كان هو الاول لزم الدور وان كان غيره فان كان واجبا ثبت المطلوب

كان حقيقه واجب الوجود فاما ان يؤثر فيه  
 موجوده فلزم الدور والتسلسل واما ان يؤثر فيه  
 معنى معدومه فيتطرق العدم الى واجب الوجود  
 وهو محال ولا يتحاله تأثير المعدوم في الموجود  
 وهو ان لا يبدى لاستحاله تطرق العدم اليه

والالزم للتسلسل وقد تقدم بطلانها ووجوده  
 لا يمكن فيكون الوجود ممكنا وقد فرض واجبا  
 خلف ولا نه لو كان ممكنا لا نفق الى موثر فهو  
 لا يمكن فيكون الوجود ممكنا وقد فرض واجبا

والالزم للتسلسل وقد تقدم بطلانها ووجوده  
 لا يمكن فيكون الوجود ممكنا وقد فرض واجبا  
 خلف ولا نه لو كان ممكنا لا نفق الى موثر فهو  
 لا يمكن فيكون الوجود ممكنا وقد فرض واجبا

ان كان نوع ان كان نفس الحقيقه كالانسان او جنس ان كان جرؤها المسترك كالحيوان او فصل ان كان جرؤها المميز كالناطق او خاصه ان كان خارجا عنها مستركا منها وبين غيرها كالماشي وقال للسهل الاول الذاتي ولما جبرن العرضي في اثبات واجب الوجود و صفاته وبحث في ابياته تعالى صحتها موجود بالضرورة فان كان واجبا لذاته ثبت المطلوب وان كان ممكنا لذاته انفق الى موثر فان كان موثره واجبا فالمطلوب وان كان ممكنا انفق الى موثر فان كان هو الاول لزم الدور وان كان غيره فان كان واجبا ثبت المطلوب



العلم هو صدق المقدم وقد نظم والملازمة ممنوعة لانها  
 انما يتم في حق الواجب اما المخاد فلا تسمى قدرة  
 تعالى تصح تعلقاتها بجميع المقدورات خلافا لكثر الناس  
 لان المقضي لتعلق القدرة بالمقدور انما هو الامكان  
 وهو ثابت في كل ما سوى الله تعالى فيصح تعلق قدرته  
 تعالى بالجميع وخالف النظام في ذلك حيث منعه  
 من قدرته تعالى على التبع لانه يستلزم الجهل والاحتمال  
 وهما محتضان في حقته تعالى والجواب انها  
 لا زمان للوقوع لا للقدرة فلا متاع من حيث الحكمة  
 وخالف عباد حيث حكم بان ما علم الله تعالى  
 بوقوعه فهو واجب وما علم بعد منه فهو مستنع  
 ولا قدرة على الواجب والمنع والجواب ان  
 العلم بالوقوع تابع للوقوع فلا يورث في امكانه  
 وقد اوضحنا هذا الكلام في كتاب النهاية  
 وخالف الكعبي حيث زعم ان الله تعالى لا يقدر  
 على مثل مقدور العبد لانه ايطاعة او سفة  
 وهذا مستحيل على الله تعالى والحداب ان الطاعة

علم الله تعالى ما لا يعلمه خلقه ولا يعلمه احد من خلقه  
 ان يكون تعالى قادرا على كل مقدور وهو واجب لانه لا يورث  
 ان يتم واحتمال وجوده من جميع جهات فعله لا يحد من قدرته  
 المعلوم فلو ان المصنف لا يملكه ولا يملكه احد من خلقه ولا يعلمه احد من خلقه

والسفة وصفان عارضان للفعل لا يوجبان له المخالفة  
 الذاتية وخالف الجبائمان حيث حكما بانه تعالى  
 لا يقدر على عين مقدور العبد ولا لازم اجتناب  
 المقضين اذا ارادة الله تعالى وكم هو العبد  
 او بالعكس والجواب اذا اضيف الفعل الى احدهما  
 استحال من تلك الحيثية اضافته الى الآخر وهو  
 قيل اعتبار الاضافة ممكن اسنادا الى كل منهما  
 على البدل **باب** ان الله تعالى عالم  
 يدل عليه انه تعالى يفعل لا بفعل المحكمة المقنة  
 من كل من كان كذلك فهو عالم والمقدمتان  
 ضرورتان ولا نه تعالى مختار وكل مختار عالم  
 اذا اختار انهما يفعل بواسطة القصد والاختيار  
 وهو مسبق بالعلم بالضرورة وهو عالم بكل  
 المعلومات لانه ان صح ان يعلم كل المعلومات  
 وجب له ذلك والمقدم حق فالسالى مثله بيان  
 الشرطية ان صفة بقا نفسه يستحيل استنادا  
 الى غيره والصفة الذاتية

علم الله تعالى ما لا يعلمه خلقه ولا يعلمه احد من خلقه  
 ان يكون تعالى قادرا على كل مقدور وهو واجب لانه لا يورث  
 ان يتم واحتمال وجوده من جميع جهات فعله لا يحد من قدرته  
 المعلوم فلو ان المصنف لا يملكه ولا يملكه احد من خلقه ولا يعلمه احد من خلقه



والحرف

اعلم انه بعد ما در على طبعه و در خلافا للسانين و السجف السطام و عباد الصميرى لنا و حمان احدما ارجو  
ان تكون سالى ما در على طبعه و در وجه لونه ما در الا ذلك و المبروم حق و الا ارم خفي سان الملازمه  
ان نعم واحسن لوجه من جميع هاته فكل ما يصح له فم احسن ان يحب له و يكره في جميعه و انه و اما جميعه  
المبروم و طلان المصحح لا لا سموا الامكان و موصى به في طبعه و در الثمالى به بعد ان كان ما در اعلى عظمه و

الذائبة وخالف الجبائمان حيث حكما بأنه تعالى ظهورا تاما واما  
 لا يقدر عاين مقدورا العبد والا لزم اجتماعه واذا الله تعالى وكهفه العبد  
 او بالعكس والجواب اذا اضيف الفعل الى احدهما  
 استحالة من تلك الحيثية اضافه الى الآخر وهو  
 قيل اعتبار الاضافة لمكن اسناده الى كل منهما  
 على البدل **باب** الله تعالى عالم  
 يدل عليه انه تعالى فعل لا فعال المحكمة المسقنة  
 وكل من كان كذلك فهو عالم والمقدّمات  
 ضرورية وان كانت تعالى مختار وكل مختار عالم  
 اذا اختار انما يفعل بواسطة القصد والاختيار  
 وهو مسبوق بالعلم بالضرورة وهو عالم بكل  
 المعلومات لانه ان صح ان يعلم كل المعلومات  
 وحده ذلك والمقدم حتى قال في مثله بيان  
 الشرطية ان صفة النفسانية متى صحت وحيث  
 الى غيره والصفة النفسانية متى صحت وحيث  
 الى غيره والصفة النفسانية متى صحت وحيث

من وسطه من ان والكرات خصل



هذا هو العلم  
الذي هو  
معرفة  
الذات  
والاخرى  
بما هي  
في  
الواقع  
وليس  
بما  
يبدو  
في  
الظواهر  
فقط  
لان العلم  
هو معرفة  
الذات  
والاخرى  
بما هي  
في  
الواقع  
وليس  
بما  
يبدو  
في  
الظواهر  
فقط

ولان اختصاص بعض المعلومات بتعلق علمه به  
دون ما عداه ترجح من غير مرجح واما صدق  
المقدم فلانه تعالى وكل حتى يصح ان يعلم كل معلوم  
واعلم ان اضافة العلم الى المعلوم كاشافة  
القدرة الى المقدور وكما لا يعدم المقدور بعدم  
المقدور المعين كذلك العلم وانما الذي يعدم  
الاضافة اليها وتلك امر اعتباري لا صفة حقيقية  
بعض وهو يعلم ذاته خلافا للفلاسفة لان ذاته تصح  
ان تكون معلومة واحتجاجهم بان العلم اما عام  
فصورة مساوية للمعلوم في العالم او اضافة  
هما مستحيلان في علم العالم بنفسه ضعيف  
على تقدير اضافة الصورة اما على تقدير الصورة  
فلاهما انما يعتبر في عالم معلوم مغاير لذاته  
اما العالم بذاته فان الصورة نفس ذاته فهو  
يعقل ذاته بذاته لا بصورة حالة في ذاته و  
اما على تقدير اضافة فقبل هنا ان الذات

ان يكون  
العلم  
معرفة  
الذات  
والاخرى  
بما هي  
في  
الواقع  
وليس  
بما  
يبدو  
في  
الظواهر  
فقط  
لان العلم  
هو معرفة  
الذات  
والاخرى  
بما هي  
في  
الواقع  
وليس  
بما  
يبدو  
في  
الظواهر  
فقط

هذا هو العلم

مفعولة فصحت الاضافة لان المقارنة ولو بوجه  
ما كانه قبل عليه انه يلزم للدور لان العلم مشروط  
بالمقارنة فلو كان شرطا لادار والجواب انا نقول  
الذات من حيث يصح ان يكون معلومة مقارة لها  
من حيث يصح ان تكون عالمة وهذه المقارنة كافية  
ولا تتوقف على العلم الرابع في انه تعالى  
حتى ذهب قوم الى ان معنى كونه تعالى حيا هو انه  
لا سجيل ان يقدر ويعلم واثبات هذه الصفة ظاهر  
لانا قد بينا كونه قادرا عالما فلا يستحيل عليه با  
لضرورة فكون حيا بهذا المعنى وذهب اخرون  
الى انه صفة لان اختصاص ذاته تعالى بصفة القدرة  
والعلم دون غيرها من الذات لا بد له من مخصص  
وهو الحياة وقد بنا ضعف هذا القول في كتاب  
نهاية المرام الخامس ان الله تعالى مرير  
خالف في ذلك جمهور الفلاسفة لنا ان العالم  
حدث على تقدم تخصيص الجاه بوقت وجوه

هذا هو العلم  
الذي هو  
معرفة  
الذات  
والاخرى  
بما هي  
في  
الواقع  
وليس  
بما  
يبدو  
في  
الظواهر  
فقط  
لان العلم  
هو معرفة  
الذات  
والاخرى  
بما هي  
في  
الواقع  
وليس  
بما  
يبدو  
في  
الظواهر  
فقط

دائرة







فاما فيكون هو المقدم بالذات وهل الا دادة  
 في حقته تعالى نفس العلم بما يشتمل عليه الفعل  
 ومن المصلحة او مغايرة له ابو الحسين علي الاول  
 والاشعرية وابوهاشم علي الثاني وقد بينا بوجوب  
 الكلامين والاعتراض عليهما في كتاب النهاية  
 بحث السادس في انه تعالى مدرك اجمع المسلمين  
 في ذلك واختلفوا في معناه فابو الحسين ذهب  
 الى ان معناه انه تعالى عالم بالمدرك والاشعرية  
 في ذلك والمعتزلة على انه زائد على العلم ويدل على ان  
 تعالى بذلك القرآن وما نقلتم من انه تعالى عالم  
 بجميع المعلومات واحتجاج النفاة بافتقار  
 الابصار الى الشعاع والسماع الى وصول  
 التوحيح ضعف لما تقدم ولان ذلك انما يصح  
 في حقنا اما في حق تعالى فلا <sup>في</sup> <sup>بما</sup> <sup>يدل</sup> <sup>على</sup> <sup>القدرة</sup> <sup>في</sup> <sup>الابصار</sup> <sup>الى</sup> <sup>السماع</sup> <sup>الى</sup> <sup>وصول</sup>  
 في انه تعالى متكلم اجمع المسلمين عليه واختلفوا  
 في معناه فالمعتزلة على ان معناه انه تعالى اوجد

فانه تعالى متكلم اجمع المسلمين عليه واخلفوا  
في معناه فالمعترضه على ان معناه انه تعالى اوجد

حروفا واصواتا في بعض الاجسام يدل على المعاني المطلوبة  
 يعجز الله تعالى عنها ولا شعورية اثبتوا معنى قائما بذاته  
 تعالى قدما معاني الحروف والاصوات تدل  
 عليه العبارات وهو واحد ليس بامر ولا نهي ولا خبر  
 ولا نداء وبسبب الكلام النفساني ويدل على ثبوت الكلام  
 بالحق الاول ما تقدم من انه تعالى قادر على كل  
 مقدور والقرآن ولا دورا مكان الاستدلال  
 على النبوة بغير القرآن من المعجرات اذ به لا من حيث  
 هو مستند الى الله تعالى والمعتزلة بالخوافي انكار ما  
 ذهب اليه الاشاعرة ومنعوا من تحمله اولا ثم من  
 وحدته ثم من مغايته للأمر والنهي والخبر وغير  
 ذلك من اساليب الكلام **الفصل السادس**  
 في احكام هذه الصفات وفيه مباحث الاول  
 في انه تعالى باق لذاته ذهب الاشعري الى انه تعالى  
 باق ببقا يقوم به تعالى والحق نفيه والا لزم افتقاره  
 الى غيره فلو لم يكن ممكنا لان البقا لو كان زائدا على  
 الذات لزم التسلسل ولان البقا ان لم يكن باقنا



لم يكن الذات الباقية به باقية هذا خلف وان كان  
 باقيا فان كان لذاته كان اولى بالذاتية من الذات  
 والذات اولى بكونها صفة منه لا فنقاد الذات اليه  
 واستغناؤه عنها وان كان لبقا آخر لزم الدور  
 او التسلسل **الحث الثاني** في معنى المعاني والاحوال  
 ذهب الاشعرية الى انه يقر عالمه بالعلم قادر  
 بالقدرة حتى بالحياة الى غير ذلك من الصفات  
 والمعتزلة انكروا ذلك وزعموا انه عالم  
 لذاته لا معنى قائم به وكذا باقي الصفات وهو الحق  
 لنا انه لا قلم سوى الله تعالى لان كل موجود فهو  
 مستند اليه وقد بينا انه محذور في فعل المخاير  
 محدث ولا نه لو افقر في كونه عالما وغيره الى  
 معاني قاعته بذاته كان مضقرا الى الغير منفلا  
 عنه لان هذه المعاني وان قامت بذات  
 تعالى فهي مغايرة له والله تعالى لا يفعل عن غيره  
 ديان صدور العلم عنه يستدعي كونه عالما  
 فيكون الشيء مشروطا بنفسه او يتسلسل واما

الاحوال التي تبينها ابوهاشم فانها غير محقولة  
 قد اشبعنا القول في هذه المسئلة في كتاب نهاية  
 المرام في علم الكلام وكتاب المناهج **الحث**  
 الثالث في انه تعالى مريد لذاته ذهب الجباليين  
 الى انه تعالى مريد بارادة قدسية قاعته بذاته و

القولان باطلان **الحث الاول** فلان تمام ارادة  
 لذاته غير محقول ولا حد وثباته عن ارادة اخرى  
 ويتسلسل واما **الثاني** فلما تقدم من نفع المعاني  
 ولا يلزم من كونه تعالى مريدا لذاته كونه مريدا للتناقص  
 لوجوه تعلق ارادته ببعض المراد في لذاته

لما في ان كلامه تعالى حادث لا ساعة مضوا  
 من ذلك والحنابلة ايضا مع اعترافهم بان الكلام هو  
 الحروف والاصوات ذهبوا الى قدمه لنا انه  
 مركب من حروف مسالية يعدم السابق منها بوجود  
 اللاحق والقدم لا يعدم ولا يقع مسبوقا بغيره  
 فالسابق واللاحق محدثان ولان الاخبار بادسال  
 نوح في الاذل اخبار عن الماضي ولا سابق على

ومراد من ارادة الله تعالى كونه مريدا لذاته كونه مريدا للتناقص لوجوه تعلق ارادته ببعض المراد في لذاته



بنياد محقق طباطبائي



ابو كاشم الى الله تعالى يساوي غيره من الذوات  
فمخالفتها محالة بوجوب احوال اربعة الحجة والعالمية  
والقادرية والموجودية والحق خلافة فان الذوات  
المتساوية يتساوى في اللواري فوجب التقدم على  
الموادت والحدوث على الله تعالى وهما باطلان ولان  
اختصاصه تعالى بما يوجب المخالفة دون غيره فلا  
ترجع من غير مرجح في الله تعالى

استحیل ان یكون مرکباً لا کثر مرکب منسقر الی جزیه لان کل

والجزم مضار للكل فيكون ممكنا وسخيل ان نتركب

عنه غيره لا مستحالة انفعالها عن الضر فلا جرم له ولا

جس له ولا فضل له فلا حد له ولا یكون واجبا

لدانة ولغيره معالان وجوب بدانة تستدعي اسفا

فكروا - احمقوا

استخيل ان يكون متحيزا لأن كلا متحيزا لا محالة

عن الحركة والسكون وقد بينا حدودهما فليكن

خدا شاد و واحد الله ص لا اله الا الله محمد و آله

الآن ولان امر المعلوم عبث ولفظه تقوماً بجائزهم  
من ذكر من رتبهم محدث بحث الخامس

في ان خبر الله صدق لان الكذب قبيح والله تعالى

لا تفعل القبح والمقدمة التي هي ضرورية والمائية

يَا أَيُّهَا الْمَدِينَةُ وَلَا تَطْرُقِي الْكَذِبَ فِي حَيَاةِ اللَّهِ تَعَالَى

ادفع الامان بوعدة ووعيدته فندمى فائدة البكيت

والبعثة التي أسادت في أن هذه الصفات

ادبیه و با توجه به عدم التسلل اذ الفیده  
المقتضی

المجد ده تستلزم اقدم قدره ولدا العلم امجد

لا في الحارة اما الاول — فالضم ورة فانا بعد

العلم بانه يؤنفق الى ادلة على ثبوت الصفات

واما الماخيت فلا بها لو كان قد حصة لزم تعدد

الذما وهو محال على ما مردان كان محدثه كان

محلا للحوادث وإسلام النفس لا انفصال

التابع ثم ايسر خلع عليه تعالى وفيه مباحث

1891







ولا يستحيل ان يكون محضاً  
و لا يستحيل ان يكون قائماً به لا بمقدار القام  
بالمختار الى المختار وكل مصغر ممكن و واجب  
الوجود ليس بممكن و يستحيل ان يكون حالاً في غيره  
لان كل حال فهو مصغر الى محله ولو في بعضه  
و واجب الوجود ليس بمصغر الى غيره

في أنه تعالى ليس في جهة خلافا للكراميه لانه ليس  
مميز ولا حال في المختار وكل ما هو في جهة فهو  
أحد هذا بالضرورة ولا لله لو كان في جهة لم ينفل  
عن الحركة والنسكون الحادثين وكلما لا يفل عن  
الحادث فهو حادث وليس في مكان وإلا لكان  
مفقرا اليه ولان مكانه ان ساوى سائر الامكنة  
كان اختصاصه تعالى به مفقرا الى محض

والأكان مخالفا لها فيكون موجدا للاستحالة  
الامتنان في العدمات فإن كان حادثا لزم إما حله  
أو صلته بالحاجة إلى المكان ومما باطلان والظواهر السمعية  
الدالة على خلاف ذلك متاولة لأن النقل  
والعقل إذا بقا بلا لم يكن أحدهما ولا العمل

دست الکرامیه ومع اصحاب عبداللہ من الامم المارۃ فی حقہ خوف  
م احسنوا افعالہم فی حقہ حالہم خوف العیش و الخیر  
نماۃ وقال اخرون انه حالہم جہنم خوف العیش و الخیر  
سامیۃ و بنو مذحج و بنو قریظ

بما ولا الأصل بالنقل وأعمال العقل لأن نزل الأصل  
لاجل الفروع بقضى بطلانها معا والعقل أصل  
النقل فلم يبق إلا العمل بالعقل مؤثرا وبطلان النقل  
للمخالفات في استحالة قيام الحوادث

بذاته فهو لا يفعل محضه عليه فممنوع عليه العجز  
فلا يمكن انضمامه بالحوادث ولا نعمة هذا الحادث  
ان كان هو الله تعالى عا سبيل الاجاب لنه  
قدمه وان كان عا سبيل الاختيار لزم وجوده  
قبل وجوده لانه لا بد وان يكون من صفات  
الكمال وان كان غير الله فهو كان واحدا لو وجود  
لانه لو كان من صفات البعض لكان الله مع ايضا فمحمل الكمال عند الصانع  
مفقرا الى الغير هذا حلف وسحق قيم اللذة  
ولا لم بذاته تعالى اما الالم فلا نه اذ ذاك الماني

ولا منا في له تغوا ما اللذة فلا بنا ان كانت  
قدمة لزم وجود الملتزم قبل وجوده لقدم القدر  
والداعى وان كان سعادته كان محلا للحادث  
وهو محال للاجماع ويستحيل انضافه بالالات  
الجسمانية كالشم والذوق وكذا بالاعراض

حصل تمام طور ادب در آن عهد و هم یونان و روم و هند  
 و سایر ملایک و اهل اندک و مشرق و سایر ملایک و روم و هند و  
 عن الاسلام و حال اهل آن و در آن زمان و در آن عهد و  
 در و در آن عهد و در آن زمان و در آن عهد و در آن زمان  
 و حاصل الاسلام و حال اهل آن و در آن زمان و در آن عهد و در آن زمان





محذرا فلذا استحيل ان يكون قائما به لا مقدار القام  
 بالمتحيز الى المتحيز وكل مفسر ممكن وواجب  
 الوجود ليس يمكن وسخيل ان يكون خلافا غيره  
 لانه كل حال فهو مفسر الى محله ولولا تعينه  
 وواجب الوجود ليس مفسر الى محله  
 لانه غير ليس في جهة خلافا للكراميه لانه ليس  
 محذرا ولا حال في المتحيز وكل ما هو في جهة فهو  
 احدها بالضرورة ولا لانه لو كان في جهة لم يفسر  
 عن الحركة وانسكون الحادثين وكلما لا يفسر عن  
 الحادث فهو حادث وليس في مكان والا لكان  
 مفسرا اليه ولان مكانه ان ساوى سائر الامكنة  
 كان اختصاصه تعالى به مفسرا الى مختص  
 والا كان مخالفا لها فيكون موجدا لا مستحالة  
 الامتياز في العدميات فان كان حادثا لزم اما حله  
 او حله الحاجة الى المكان وما باطلان والقوام السعبي  
 الدالة على خلاف ذلك متاولة لانه النقل  
 والعقل اذا تقابل لم يكن احدهما ولا العمل

محذرا فلذا استحيل ان يكون قائما به لا مقدار القام  
 بالمتحيز الى المتحيز وكل مفسر ممكن وواجب  
 الوجود ليس يمكن وسخيل ان يكون خلافا غيره  
 لانه كل حال فهو مفسر الى محله ولولا تعينه  
 وواجب الوجود ليس مفسر الى محله  
 لانه غير ليس في جهة خلافا للكراميه لانه ليس  
 محذرا ولا حال في المتحيز وكل ما هو في جهة فهو  
 احدها بالضرورة ولا لانه لو كان في جهة لم يفسر  
 عن الحركة وانسكون الحادثين وكلما لا يفسر عن  
 الحادث فهو حادث وليس في مكان والا لكان  
 مفسرا اليه ولان مكانه ان ساوى سائر الامكنة  
 كان اختصاصه تعالى به مفسرا الى مختص  
 والا كان مخالفا لها فيكون موجدا لا مستحالة  
 الامتياز في العدميات فان كان حادثا لزم اما حله  
 او حله الحاجة الى المكان وما باطلان والقوام السعبي  
 الدالة على خلاف ذلك متاولة لانه النقل  
 والعقل اذا تقابل لم يكن احدهما ولا العمل

بها

بها ولا العمل بالنقل والاهمال العقل لان نقل الاصل  
 لا جل الفزع بقضي بطلا نهما معا والعقل اصل  
 بالنقل فلم يبق الا العمل بالعقل فتاويل النقل  
 الخ في استحالة قيام الحوادث  
 بذاته تعالى لان لا تفعل ممتنع عليه فممتنع عليه الغير  
 فلا يمكن انضافه بالحوادث ولان علة هذا الحادث  
 ان كان هو الله تعالى على سبيل الاجاب لنم  
 قدمه وان كان على سبيل الاختيار لزم وجوده  
 قبل وجوده لانه لا بد وان يكون من صفات  
 الكمال وان كان غير الله تعالى كان واحدا لوجوده  
 مفسرا الى الغير هذا حلف وسخيل قيام اللذة  
 ولا لم بذاته تعالى اما الالم فلا نه ادراك المتاني

ولا متاني له تعالى اما اللذة فلا بنا ان كانت  
 قدمت لزم وجود الملتذ به قبل وجوده لقدم القلة  
 والداغت وان كانت حادثا كان محلا للحوادث  
 وهو محال ولا جماع وسخيل انضافه بالالات  
 الجسمانية كالشم والذوق وكذا انبلاء عن

محذرا فلذا استحيل ان يكون قائما به لا مقدار القام  
 بالمتحيز الى المتحيز وكل مفسر ممكن وواجب  
 الوجود ليس يمكن وسخيل ان يكون خلافا غيره  
 لانه كل حال فهو مفسر الى محله ولولا تعينه  
 وواجب الوجود ليس مفسر الى محله  
 لانه غير ليس في جهة خلافا للكراميه لانه ليس  
 محذرا ولا حال في المتحيز وكل ما هو في جهة فهو  
 احدها بالضرورة ولا لانه لو كان في جهة لم يفسر  
 عن الحركة وانسكون الحادثين وكلما لا يفسر عن  
 الحادث فهو حادث وليس في مكان والا لكان  
 مفسرا اليه ولان مكانه ان ساوى سائر الامكنة  
 كان اختصاصه تعالى به مفسرا الى مختص  
 والا كان مخالفا لها فيكون موجدا لا مستحالة  
 الامتياز في العدميات فان كان حادثا لزم اما حله  
 او حله الحاجة الى المكان وما باطلان والقوام السعبي  
 الدالة على خلاف ذلك متاولة لانه النقل  
 والعقل اذا تقابل لم يكن احدهما ولا العمل

محذرا فلذا استحيل ان يكون قائما به لا مقدار القام  
 بالمتحيز الى المتحيز وكل مفسر ممكن وواجب  
 الوجود ليس يمكن وسخيل ان يكون خلافا غيره  
 لانه كل حال فهو مفسر الى محله ولولا تعينه  
 وواجب الوجود ليس مفسر الى محله  
 لانه غير ليس في جهة خلافا للكراميه لانه ليس  
 محذرا ولا حال في المتحيز وكل ما هو في جهة فهو  
 احدها بالضرورة ولا لانه لو كان في جهة لم يفسر  
 عن الحركة وانسكون الحادثين وكلما لا يفسر عن  
 الحادث فهو حادث وليس في مكان والا لكان  
 مفسرا اليه ولان مكانه ان ساوى سائر الامكنة  
 كان اختصاصه تعالى به مفسرا الى مختص  
 والا كان مخالفا لها فيكون موجدا لا مستحالة  
 الامتياز في العدميات فان كان حادثا لزم اما حله  
 او حله الحاجة الى المكان وما باطلان والقوام السعبي  
 الدالة على خلاف ذلك متاولة لانه النقل  
 والعقل اذا تقابل لم يكن احدهما ولا العمل



المضمرة الى الاجسام كالألوان والاضواء وغيرها  
ولا يمكن اتحاده بغيره لقضاء الضرورة بطلان  
الاتحاد ولا نهما بعد الاتحاد ان بقيا فلا اتحاد وان  
عدما او عدم احدهما فلا اتحاد لاستحالة اتحاد  
المعدوم بالوجود **الحث السادس** في ذاته تعالى  
غنى لو احتاج تعالى عن ذلك لكانت الحاجة  
احاد ذاته او في صفاته والقسمان باطلان لاننا  
دجوب وجوده تعالى فلا ينقصر الى غيره في ذاته  
ولا في صفاته لاستحالة انفصاله عن غيره  
**الحث السابع** في ان حقيقته تعرف بمعلومة  
للشئ لان المعقول من واجب الوجود ليس الا  
الصفات الحقيقية مثل الوجود والوجوب  
وكونه قادرا على ما وغير ذلك والاضافه مثل  
كونه تعالى خالقا ولا ذاكرا ولا انثى مثل  
انه تعالى ليس في جهة وليس بحجم وغيرها  
واما غير ذلك فهو غير معقول ولا شك  
في ان هذه المقتضيات امور عارضة

اعمال جميع الباري عن معلوم للشئ والذات عارضة عن  
المعقول اما السمع والحواس لا يعلم ما هو الا بالحواس  
الباري عن معلوم للشئ لانه لو علم كان العلم اما بطريق البصر  
والحواس العارضة لانه لا يكون معلوم بطريق البصر والحواس

است نفس حقيقته والمعروض غير معلوم لنا  
**الحث الثامن** في انه تعالى سبحانه عليه الروية  
لان الضرورة فاضه بان كل مرئ فهو في جهة  
لانه اما مقابل او في حكمه والباري تو ليس في  
جهة فلا يكون مرئيا ولانه لو صح ان يكون مركبا لوانه  
الان والتالي باطل فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة  
اذ شرائط الادراك موجود فينا ولقوله تعالى  
لا تدركه الابصار يسدح بنف الروية فكون ثبوتها  
ثقتا وهو على الله تعالى محال ولقوله تعالى  
ولن لنفي التأييد والاشاعة خالفوا جميع  
العقلاء في ذلك حيث اثبتوا تجرده تعالى و  
جودا ورويته واستدلوا بانه تعالى موجود فصح  
ان يكون مركبا لان علة صحة الروية هو الوجود  
لان الجوهر والعرض مركبان والحكم المستتر يستدعي  
علة مشتركة ولا شركة بينهما سوى الحدوث والوجود  
والحدوث لا يصلح للعلية لانه امر عديم فبقى  
الحدوث

الاولى من اجسامنا  
التي هي اولى من اجسامنا  
والثانية من اجسامنا  
والثالثة من اجسامنا  
والرابعة من اجسامنا  
والخامسة من اجسامنا  
والسادسة من اجسامنا  
والسابعة من اجسامنا  
والثامنة من اجسامنا  
والتاسعة من اجسامنا  
والعاشر من اجسامنا



ولا يمكن اتخاذه بغيره لقضاء الضرورة بطلان  
الاتحاد ولا نهما بعد الاتحاد ان بقيا فلا اتحاد وان  
عدما او عدم احدهما فلا اتحاد لا استحالة اتحاد  
المعدوم بالوجود **الحق** في ذاته تعالى  
عني لو احتاج تعالى عن ذلك لكانت الحاجة  
اما في ذاته او في صفاته والقسمان باطلان لاننا  
وجوب وجوده تعالى فلا ينقضي الى غيره في ذاته  
ولا في صفاته لا استحالة انفصاله عن غيره  
**الحق** في ذاته تعالى في ان حقيقته تعرف معلومة  
للشهادة المعقول من واجب الوجود ليس الا  
الصفات الحقيقية مثل الوجود والوجوب  
وكونه قادرا على ما وغر ذلك والا ضافه مثل  
كونه تعالى خالقا ولا ولا آخر المواليسية مثل  
انه تعالى ليس في جهة وليس جسم وغرهما  
ولا ما غر ذلك فهو غير محقول ولا شك  
في ان هذه المقتضيات امور عارضة لذاته تعالى

٧٣

اعلم ان جميع الباري غير معلوم للبشر والذات عارضة من وجوه معلوم  
العلم بالماضي المعلوم لغيرهم لا يعلم ما هو الا في حق واحد المعلوم هو ان يكون  
الباري غير معلوم للبشر لا في علم الكائن العارضا اما بطريق البدلية او السبب  
لا يخص العلم بهما لا جاز ان يكون معلوم من غير ان يكون بالذات والاما في خلاف

لست

لست نفس حقيقة والاعتراف من غير معلوم لمانع  
**الحق** في ذاته تعالى في ان حقيقته تعرف معلومة  
لان الضرورة فاضه بان كل مرئ فهو في جهة  
لانه اما مقابل او في حكمه والباري تو ليس في  
جهة فلا يكون مرئيا ولانه لو صح ان يكون مرئيا لوجب  
الان والتالي باطل فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة  
اذ شرايط الادراك موجود فينا ولقوله تعالى  
لا تدركه الابصار يمدح بنف الدويه فكون ثبوتها  
ثقبها وهو على الله تعالى قال ولقوله تعالى ان ترائي  
ولن لنفي التأييد والاشاعة خالفوا جميع  
العقلاء في ذلك حيث ايتوا بجرده تعالى و  
جود وادوية واستدلوا بانه تعالى موجود فصح  
ان يكون مرئيا لان غلة صحة ادوية هو الوجود  
لان الجوهر والعرض مرئيان والحكم المستوي يستدعي  
علة مشتركة ولا شركة بينهما سوى الحدوث والوجود  
والحدوث لا يصلح للعلية لانه امر عديم فبقي  
الوجود وهذا حجة ضعيفة جدا وقد بينا

واحتج عنه بوجود الاول المنع من كونه كل حكم على علم والالزم السلسل المثال الخوار  
ان يكون العلم في روه المومر والعرض في الحدوث ما لو الحدوث امر عديم فلما لم يرد  
تتو ان هو الوجود المسبوق بالعلم الثالث لم لا يجوز ان يكون العلم من الامكان  
ولا عال ان الامكان عديم فلا يمكن ان لا يكون العلم من الامكان الوجودي عديم في حد  
لعلم العدمي بالعدمي وايضا لو كان العلم في الوجود لوجب ان يكون  
جميع الموجودات من الدواب والصفات

من غير معلوم لمانع  
من غير معلوم لمانع  
من غير معلوم لمانع

٧٤



ولا يمكن اتخاذه بغيره لقضاء الضرورة بطلان  
الاتحاد ولا نهى بعد الاتحاد ان ينفيا فلا اتحاد وان  
عدما او عدم احدهما فلا اتحاد لا استحالة اتحاد  
المعدوم بالوجود **الحق الثاني** في ذاته تعالى  
غنى لو احتاج تعالى عن ذلك لكانت الحاجة  
اما في ذاته او في صفاته والقسمان باطلان لاننا  
وجوب وجوده تعالى فلا ينقضي الى غيره في ذاته  
ولا في صفاته لا استحالة انفعاله عن غيره  
**الحق الثالث** في ان حقيقته تعرف بمعلومة  
للشئ لان المعقول من واجب الوجود ليس الا  
الصفات الحقيقية مثل الوجود والوجوب  
وكونه قادرا على ما وغر ذلك والا ضافيه مثل  
كونه تعالى خالقا ولا آخر هو السلبية مثل  
انه تعالى ليس في جهة وليس جسم وغيرهما  
واما غر ذلك فهو غير معقول ولا شك  
في ان هذه المخلوقات امور عارضة لذاته تعالى

اعلم ان حقيقته الباري عن معلوم البشر والذات على ذلك من وجهين الاول  
العلم بالامر المسنون وهو علم لا يعلم ما هو الاقرب واحا المعقول هو ان يكون حقيقته  
الباري عن معلوم البشر لانه لو علم كان العلم بها اما بطريق البديهة او بالتدريج  
لاخص الامور العلمية لا جاز ان يكون معلومته بغير طريق البديهة والاطلاق والادراك

نست

نست نفس حقيقته والاعتراف بغير معلوم له  
**الحق الثامن** في انه تعالى سبحانه عليه الرواية  
لان الضرورة فاضنه بان كل مرئ فهو في جهة  
لانه اما مقابل او في حكمه والباري تعالى ليس في  
جهة فلا يكون مرئيا ولانه لو صح ان يكون مرئيا لوجب  
لان والتالي باطل فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة  
اذ شرائط الا ذراك موجود فينا ولقوله تعالى  
لا تدركه الابصار يمدح بنفسه الروية فكون ثبوتها  
ثقبنا وهو على الله تعالى قال ولقوله تعالى ان تدرك  
ولن لنفي التأييد والاشاعة خالفوا جميع  
العقلاء في ذلك حيث ايتوا بجرده تعالى و  
جودوا رويته واستدلوا بانه تعالى موجود فصح  
ان يكون مرئيا لان غلة صحة الروية هو الوجود  
لان الجوهر والعرض مرئيان والحكم المستتر يستدعي  
غلة مشتركة ولا شركة بينهما سوى الحدوث والوجود  
والحدوث لا يصلح للعلية لانه امر عديم فيبقى  
الوجود وهذا جهة ضعيفة جدا وقد بينا

واحد عنه بوجود الاول المنع من كونه كل حكم على علمه والارم السلسل الثالث الخوار  
ان يكون العلم في روه الحور والاعراض في الحدوث ما لو الحدوث امر عديم فلهذا الحدوث  
ثبوت في انفراد الوجود المسبوق بالعدم الثالث لم لا يجوز ان يكون العلم في الامكان  
ولا عال ان الامكان عديم فلهذا لا يمكن ان يكون العلم في الروية امر عديم في كونه  
تعليل العدمي بالعدمي وايضا لو كان العلم في الوجود لوجب ان يكون  
حقيقته الموجودات من الدواب والصفات

نست نفس حقيقته والاعتراف بغير معلوم له  
الحق الثامن في انه تعالى سبحانه عليه الرواية  
لان الضرورة فاضنه بان كل مرئ فهو في جهة  
لانه اما مقابل او في حكمه والباري تعالى ليس في  
جهة فلا يكون مرئيا ولانه لو صح ان يكون مرئيا لوجب  
لان والتالي باطل فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة  
اذ شرائط الا ذراك موجود فينا ولقوله تعالى  
لا تدركه الابصار يمدح بنفسه الروية فكون ثبوتها  
ثقبنا وهو على الله تعالى قال ولقوله تعالى ان تدرك  
ولن لنفي التأييد والاشاعة خالفوا جميع  
العقلاء في ذلك حيث ايتوا بجرده تعالى و  
جودوا رويته واستدلوا بانه تعالى موجود فصح  
ان يكون مرئيا لان غلة صحة الروية هو الوجود  
لان الجوهر والعرض مرئيان والحكم المستتر يستدعي  
غلة مشتركة ولا شركة بينهما سوى الحدوث والوجود  
والحدوث لا يصلح للعلية لانه امر عديم فيبقى  
الوجود وهذا جهة ضعيفة جدا وقد بينا

٧٤



ضعفها في كتاب التمهيد والسمع متأول  
 في الله تعالى واحدا لو كان في الوجود  
 واجبا للوجود لو حب ان يتمايزا بعد اشتراكهما  
 في مفهوم واجب الوجود فيكون كل واحد منهما  
 مركبا فيكون ممكنا ولا تله اذا اراد احدهما حركة  
 جسم واراد الاخر تسكينه ان وقع مرادهما لنم  
 اجتماع القيصين وكذا اذا انشأ وان وقع  
 مراد احدهما دون الاخر كان من وقع مراده هو  
 الجاهل والسمع في الله تعالى في العدل وفيه  
 مباحث لا توفى في اقسام الفعل اما ان لا يكون له  
 صفة زائدة على حد ذاته كحركة الساهق والنائم واما ان  
 ان يكون وهو اما حسن او قبح والا ذلك اما ان  
 لا يكون له صفة زائدة على حينه وهو المباح ودموه  
 بانه مالم يحد في فعله ولا تركه ولا ذم فيهما واما ان  
 يكون له صفة زائدة على حسنه وهو اما واجب  
 وهو ما سحق الملاح بفعله والذم على تركه مع العلم  
 والتمكن من التجرد والتمدد وهو ما سحق الملاح

هذا دليل على ضرورة عدم وجود  
 الوجود في نفس ذاته لا كما ان  
 او خارجا عنها فلم ان لا يكون واجبا للوجود  
 مع قطع النظر عن احدها وتوحيها بالانفصال  
 ان يكون في نفسه  
 ان يكون في نفسه  
 ان يكون في نفسه



بنية محقق طباطبائي

بفعله ولا سحق الذم بتركه اذا علم فاعله اودت  
 عليه **ثالث** ذهب اهل العدل الى ان  
 العلم بحسن بعض الاشياء كالصدق النافع والانصاف  
 وشكر المنعم ونحوها ضروري والعلم بقبح بعضها  
 كالظلم والفساد وبكل ما لا يطاق ضروري  
 وذهب المشعرية الى المنع من ذلك لنا ان العلم  
 الضروري حاصل بما قلناه والمنازع مكابر لهذا  
 بحكم به من لا يعقد شرعا وكان القول بنفي الحسن  
 والقبح العقلين يقضي دفع الاحكام الشرعية  
 لاننا لو جردنا صدور القبح من الله تعالى لم يبق الوقي  
 بوعده ووعيده ولجاز اظهار المعجزة على يد الكاذب  
 ولجاز عذب المومن على اتقانه واثابه الكافر  
 على كفره والتوالي باطلة بالاجماع **رابع**  
 الاشاعة بان الضروريات لا تفاوت بينها  
 ونحن نجد تفاوتها بين العلم بحسن الصدق  
 وقبح الكذب وبين العلم باستحالة اجتماع  
 القيصين وكان الكذب بحسن اذا اشتمل



عنا خليف لنبى او على الصلح من نقول انا الكذب  
 عندا ولا نه تعالى كلف الكافر باليمان مع علمه  
 بعدم صدوره عنه ولا نه تعالى كلف الاله باليمان  
 وهو تصديق الله نه في جميع ما اخبر به ومن جملة  
 انه لا يوم من والى اب نفع المقدمتين في الاول  
 وحسن التخليص لا يقتضى حسن الكذب فالأخبار  
 المشتغل على الكذب من حيث انه كذب فبفتح ومن  
 حيث اشتغال على التخليص حسن فاما ما وقع لا يخل  
 حسنا وبالعكس وكذا الوعد بالكذب حسن من حيث  
 اخراج الوعد عن الكذب وفتح من حيث هو  
 كذب والعلم غير موثر في القدرة واخباره عن  
 لهب بانه لا يوم من وقع بعد موته  
 في انه تعالى لا يفعل الفتح ولا يخل بالواجب  
 خلا فالاشعرية لنا انه تعالى عنى بذاته  
 عن القبح وعالم به وهو حكيم فيعلم قطعاً انفاً  
 عنه لوجود الصادق وهو عليه بقعه وانفاً

الحكمة...  
 الطاعة...  
 القدرة...  
 العلم...

الحكمة...  
 الطاعة...  
 القدرة...  
 العلم...

الحكمة...  
 الطاعة...  
 القدرة...  
 العلم...  
 فان تعريض المكلف للمنافع امر مطلوب حسن  
 وهو كما ثبت في حق المسلم ثبت في حق الكافر  
 في خلق الأعيان ذهبت  
 المعتزلة الى ان للعبد قدرة مؤثرة في الفعل الصادق  
 عنه وذهبت الاشعرية الى ان المؤثر هو الله تعالى  
 وانه تعالى خلق القدرة والفعل معا وليس  
 للقدرة فيه البتة وانما للعبد السب لا غير  
 انما تعلم بالضرورة الفرق بين افعالنا واختار به  
 الاضطرابية ولا فارق الا القدرة ولا نه حسن منافع  
 المطيع وذم العاصي وذلك متوقف على اشتداد  
 الافعال اليهم وهذا دليل على كون العلم باستناد  
 لا مستند الفعل التناضورية لا على العلم بالاستناد  
 بان ما علم الله نه وقوعه فبحر وما علم عنه  
 امتنع فلا قدرة ولا ن الفعل حال استواء الداعي



على الخليل يعني او على الصلح لمن يقول انا الكذب  
 غدا ولا نه تعالى كلف الكاذب باليمان مع علمه  
 بعدم صدوره عنه ولا نه تعالى كلف بالهاب باليمان  
 وهو تصديق الله تعالى في جميع ما اخبر به ومن جملة  
 انه لا يوم من وال جواب شئ المحققين في الاول  
 وحسن التخليص لا يقتضي حسن الكذب فالأخبار  
 المشتغل على الكذب من حيث انه كذب فتبع ومن  
 حيث اشتغال على التخليص حسن فاما ما وقع لا يخلو  
 حسنا وبالعكس وكذا لو عد بالكذب حسن من حيث  
 اخراج الوعد عن الكذب وفتح من حيث هو  
 كذب والعلم غير موثر في القدرة واخباره عن  
 لهب بانه لا يوم من وقع بعدم موته  
 في انه تعالى لا يفعل الفتح ولا يخل بالواجب  
 خلافا لشعرته لنا انه تعالى عنى بذاته  
 عن القبح وعالم به وهو حكيم فيعلم قطعاً انفاً  
 عنه لوجود الصادق وهو عليه بقبه وانفاً  
 الداعي وهو داعي الحاجة اودا عى

الحكمة

الحكمة بالحكمة بانه تعالى كلف الكاذب ولا وجه  
 في الحسن والجواب المنع من انتفا الحسن  
 فان تعريض المكلف للمنافع امر مطلوب حسن  
 وهو كما ثبت في حق المسلم ثبت في حق الكافر  
 في خلق الاعمال ذهبت  
 المعترلة الى ان للعبد قدرة مؤثرة في الفعل الصادق  
 عنه وذهبت الاشعرية الى ان المؤثر هو الله تعالى  
 والله تعالى خلق القدرة والفعل معا وليس قادر  
 للقدرة فيه البتة وانما للعبد السب لا غير لسان  
 اننا تعلم بالضرورة الفرق بين افعالنا الاختيارية  
 الاضطرادية ولا فارق في القدرة ولا نه بحسن مناصح  
 المطيع وذم العاصي وذلك متوقف على اشتداد  
 الافعال اليهم وهذا دليل على كون العلم بالاستناد  
 المستند الفعل الناصر ورأى لا على العلم بالاستناد  
 بان ما علم الله تعالى وقوعه وجبر وما علم غيره  
 امتنع فلا قدرة ولا ان الفعل حال استواء الداعي  
 محال وحال الترجيح بحسب الراجح والمستنع  
 في كون ذلك العلم بالضرورة

٧٥



المرجوح فلا تدية ولا العبد لو كان قادرا لكان  
 ترجيح لا أحد الطرفين إن كان لا مرجح إن شاء باب  
 اثبات الصانع ثم وإن كان مرجح فان كان من العبد  
 تسلسل وان كان من الله فعند حصول ذلك المرجح هو  
 عب الفعل وعند عدمه لم يتبع فلا يكون مقدورا  
 والجواب عن الأول الوجوب والامتناع  
 لا حقان لا يوزن أن في المكان الذاتي وعن الثاني  
 ان امكن الفعل من حيث هو هو لا باعتبار تساوي  
 الطرفين ولا باعتبار الدحان وعن الثالث  
 ان القادر يرجح احد مقدوريه لا مرجح ومع ذلك  
 فبدأ الوجه عامة في حقه تعالى وادارة على  
 ما تعلم بطلانه بالضرورة الحاشية الخامسة  
 في انه لا يرد الطاعات ويكره المعاصي خلافا  
 للاشربة لنا اذ له داعيا الى الطاعات وصادقا  
 عن المعاصي لانه في حكمه ولا طاعة حسنة والمعصية  
 قبيحة فكون مرادا للحسن وكارها للقيح لحكمته  
 ولا نه امر بالطاعة ونهى عن المعصية والا مر

مسلزم الارادة والنهي الكراهية الحاشية السادسة  
 لو كان مرادا للطاعة من الكافر لكان مغلوبا اذ  
 الكافر اراد المعصية والله تعالى اراد الطاعة والواقع  
 مراد الكافر فكون الله تعالى مغلوبا والجواب  
 انه تعالى اراد صدور الطاعة من الكافر اختار  
 لا فخر الفصل التاسع في فروع العدل  
 وفيه مباحث اولها التكليف ارادة من عب طاعته  
 ما فيه مشقة ابتداء بشرط الا علام وهو حسن كونه  
 من فعله تعالى ووجه حسنه ليس بضا عاذا الى  
 الله تعالى ولا الى غيره لفتح تكليف شخص لنفع غيره  
 ولا دفع ضرر عن المكلف ولا جلب نفع اليه لتحقيق  
 في حق الكافر مع انشا الغرض فتعين ان يكون  
 المقصود لحصول النفع الذي لا يمكن الا بتسليم  
 به وهو واجب خلافا للاشعرية والالكان الله  
 تعالى مغريا بالقبح والتألي ط لكان الاغراء  
 بالقبح قبح والله تعالى لا يفعل القبح ويان  
 الشرطية ان المكلف فيه ميل الى فعل القبح







٨٤  
حيث عتار المكلف معه العوض واخلف الحد له  
في العوض على الا لم الصادر عن غير عاقل كالسباع  
فبعضهم اوجبه على الله تعالى لانه تعالى ممكنه وجعل  
فيه ميلا الى الا يلام ولم يجعل له عقلا زاجرا عنه  
فوجب العوض عليه تعالى وذهب آخرون الى ان  
العوض على المولى لقوله عليه السلام ينتصف  
للجاني من القرنا والانصاف انما يكون باخذ العوض  
من الجاني وذهب آخرون الى انه سقوط العوض  
لقوله عليه السلام جرح العجماء جبار والجواب  
هذان خبر واحد مع قبولهما التاويل فان الاتصال  
اعم من ان يكون باخذ العوض من الجاني او غيره  
وقوله عليه السلام جرح العجماء معناه لا  
يشترط به قصاص ونحو نقول فلو جبه  
فان العوض غير القصاص وهو واجب ولا نتم  
الظلم وهل يجوز ان تكون الله تعالى من الظلم من لا  
عوض له في الحال يوازي فعله جوده ابو  
هاشم والبلخي واخلفا فجوزا البلخي جرحه

٨٦  
من الدنيا بغير عوض بل تفضل الله تعالى على  
الظالم بالعوض ويدفعه الى مظلوم ومنعه  
ابوهاشم وادجب التيقية لان الانصاف واجب  
فلا تخلق بالفضل الجاني قال سيد المرتضى  
الانصاف واجب والفضل والتقية جائزان  
فلا يعلق الواجب بهما البحث الخامس في الارزاق  
والاجال والاسعار والرزق عند العدالة ما صح  
لا نفع به ولم يكن لاحد منع المنفع منه لانه تعالى  
امر بالانصاف من الرزق ولا يامر بالحرام وعند  
الاشعرية الرزق ما اكل فالحرام عندهم رزق ويجوز  
طلبه لان به سدفع الضرر ولقوله تعالى فانتشروا في  
الارض وابغوا من فضل الله وغير ذلك من  
الآيات والاجل هو الوقت فاجل الدين هو  
الوقت الذي محل فيه واجل الموت هو الوقت  
الذي حصل فيه واخلفوا في المقتول لو لم يقتل  
فقبل ان كان يعيش فطعا لانه لو كان يموت  
فطعا لكان الدامع غنم غيره محسنا اليه وقيل



أنه كان موت قطعا لا لو كان يعيش قطعا لزم  
انقلاب علمه تعالى جهلا والوحيان ضعيان أما  
الأول — فلائ الأساة حصلت باعتبار نفوت  
العوض على الله تعالى والى الثاني فليجوز أن يكون  
علم الحياه مشروطا بعدم الفصل والسعر مقدير  
البدل فيما يباع به الأشياء وصوره خض وعلا  
فالرخض هو السعر المخط عما جرت به العادة مع  
اتحاد الوقت والمكان والغلا هو ارتفاع السعر  
عما جرت به العادة مع اتحاد الوقت والمكان  
وكل واحد منهما إما من قبل الله تعالى أو من  
قبل العبد فان كان السبب من الله تعالى فهما  
من الله وإن كان من العبد فهما منه الفصل  
العاشر في النبوة وفيه مباحث الأول النبوة  
هو الإنسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة  
أحد من البشر والحكمة تؤول إلى نصيبه بل هو  
وأجبه خلد فالإشعري لأن الاجتماع مظنة  
النازع وإنما يزول مفسده به بشرعة مسفاه من

الله دون غيره لعدم الأولوية ولكن الشريعة لا بد لها  
من رسول مقرر عن بني نوعه بالمعجزة الظاهرة  
عنايه ولأن التكليف السمعية واجبة لكونها  
الطائفة العقلية فانا نعلم أن المواظبة على فعل  
الكالف السمعية تقرب إلى فعل الكالف  
العقلية واللفظ واجب على ما تقدم ولأن العلم  
بالحقاب ودوامه ودوام الثواب من الأمن  
السمعية ومن الطاف في الكلف واللفظ  
واجب على الناس في وجوب العصمة  
لم يكن محصوما لزم نقص الغرض والمالي باطل  
فالمقدم مثله بيان الشرطية أنه إذا فعل بمعصية  
فأما أن يقع وهو يتبع لا يقع التكليف به وأما أن  
لا يقع فينتهي فائدة البحث وهو وجوب اتباعه  
ولأنه مع وقوع المعصية منه يجب الإنكار عليه  
ويستقط محله من القلوب فلا يصار إلى ما يأمور به  
ونهي عنه ولجان أن لا يودى بعض ما أمر بأداءه  
فرفع الوثون بها الشرع لجواز نسخه ومن هذا



علم انه لا يجوز ان يقع منه الصغار ولا الكبار ولا عدا  
 ولا سموا ولا غلطا في الماويل وحسب ان يكون غيرها  
 عن ذلك من اول عمره الى آخره وان يكون منها  
 عن دناة الاباء وعلم الاممات لئلا يقع التفسير عنه  
 فسقط فائدة البعثة ولا يجوز السهو عليه مطلقا  
 في الشرع وعنه لذلك تحت المائات في طريق  
 معرفته ومن جلق المعجز على يده عقب الدعوى  
 والمعجز هو الايتان ما حزن العادة مطابقا للدعوى  
 ما لا يتان ما حزن العادة متناول السبوت والعتق  
 اما السبوت فقلب الصاخية وانسحاق القمر  
 واما العدم فكمنع القادر من حمل الكير عن حمل  
 اليسير وكمنع العرب عن الايتان مثل افتران  
 العوز والفعل الخارق للعادة قد يكون متعذرا  
 في جنسه كخلق الحياة وقد يكون في صفه كقطع مدته  
 وكلاهما معجز واحلف في جهة اعجاز القرآن  
 وقال السبوا المرضى انه الصرفة بمعنى ان الله  
 تعالى صرف العرب عن معارضة بان سليم العلوم

مع

سليم

٢٠

التي كانوا يمكنون بها من معارضة القرآن لانه لو كان  
 معجزا لا باعتدال الصرفة لكان اعجازه اما من حيث  
 القاطبة المفردة او التركيب اوها معا ولا تقام  
 باسرها باطلة لان العرب كانوا قادرين على المفردة  
 وعلى التركيب ومن قدر على المفرد والتركيب قد د  
 عليهما بالضرورة وقال الجاسان ان جهة الاعجاز  
 الفصاحة اذ لو كان جهة الاعجاز الصرفة لوجدوا  
 ذلك من انفسهم ولو وجدوه لخذلوا به مع اصحابهم  
 ولانه لو كان لكيكافي الغاية لكان الاعجاز اظهر  
 الحث الرابع في ايات نبوة بينا ويدل  
 عليه انه ظهر على يده المعجزة عقب الدعوى  
 فلوكون رسول حقا لما ظهر المعجزة على يده فلانه ظهر  
 على يده القرآن وهو معجز لانه تحكى به العرب  
 فمعجزوا عن معارضة واثقاد بعضهم الى تصدقه  
 وبعضهم الى المحاربة والقل مع ان المعارضة  
 لو امكن اهل ولانه ظهر على يده افعال  
 خارقة للعادة كالنشق القمر ونسج السما

وكيكا



وكل من ظهر على هذه المعجزة فهو نبي لان العلم بالضرورة  
 حاصل بان من ادعت رسالة ملك وطلب من الملك  
 ان يخالف عادته تصدق له فخالف الملك عادته  
 مرة بعد اخرى عقب طلب رسوله منه فانه صادق  
 في دعواه كذلك النبي عليه السلام لما ادعى الرسالة  
 وظهر المعجزة كالقران واقتفاء الفهم وغيرهما  
 فانا نعلم بالضرورة صدقه واحتجاج اليهود بان  
 النسخ باطل لان الحكم به ان كان مصلحة استحالة  
 نسخ ولا استحالة الامور به وبان موسى عليه قال  
 تسلكوا بالسبب ابدا وبان موسى عليه السلام ان بين  
 دوام شرعه استحالة نسخه وان بين انقطاعه  
 وجب ثقله وان لم يبين شيئا اكتفى من شرعه بامرة  
 باطل لان اوقات مخالفه في المصالح بخلاف النسخ لتعارض  
 المصلحة وقول موسى عليه السلام غير معلوم والتواتر  
 انقطع لان مختصر قتل اليهود الا من شذ سلطنا  
 لكن لفظ البايد لا ينافي النسخ لوروده في التورية  
 في احكام منسوخة عندهم وبيان الانقطاع لم ينقل

لا نقطاع  
 وتواتر

تواترهم النسخ اجماعا لان الانبياء اشرف من  
 من الملك لقوله تعالى ان الله اصطفى ادم  
 ونوحا وال ابراهيم وآل عمران على العالمين ولا تتم  
 يعبدون الله تعالى مع معارضه القوى الشهوية لهم  
 استخارة المعجزة بقوله تعالى ما نزلناكم من هذه  
 الشجرة الا ان تكونوا ملكين وقوله تعالى لن يستكف  
 المسبح ان يكون عبدا لله ولا الملكة المقربون  
 والجواب المراد ان يكونا ملكين لا يعتديان ولا  
 بفضل الملكة وقت مخاطبة ابليس لا يرضى تفضيلهم  
 وقت الاجتناب وذكر الملكة عقب المسبح لانه  
 على انهم افضل لان بعضهم ذهب الى ان المسبح ابن الله  
 وبعضهم ذهب الى الملكة بنات الله تعالى فنفى الله  
 عنهم الاستفكاف عن العبودية الفصل الحادي عشر  
 في الامامة وبيان مباحثها في الامامة رياسة  
 عامة لشخص من الاشخاص في امور الدين والدنيا وهي  
 واجبة على الله تعالى لانها لطف وكل لطف واجب  
 فالامامة واجبة اما الصغرى فضرورية لانا نعلم بالضرورة

ولا حجة في ان ليس







عن فعل الطاعة فان الناس يصيرون الى الصلاح  
 اقرب ومن الفساد ابعد واما الكبري فقد تقدمت  
 لا يقال اللطف لما يجب اذا لم يقم غيره مقامه اما  
 مع قيام غيره مقامه فلا يجب فلم قلتم ان الامامة  
 من قبيل القسم الاول — او نقول انما يجب اللطف  
 اذا لم يشغل عما وجه فتح فلم قلتم لا يجب استمات  
 الامامة عما وجه فتح لا يعلمونه وكان الامامة انما  
 يكون لطف اذا كان الامام ظاهرا بسيط الابد لحصل  
 منه منفعة الامامة وهو ان تجار الغاصي امام غيبة  
 الامام وكفى بده فلا يجب لا نفا القائله لانا نقول  
 انما يجب العقل في جميع الاصقاع والا رمنة الى نصب  
 الرؤساء في حفظ نظامهم يدل على انما يتناظر في آخر  
 سوى الامامة ووجه الفتح معلومة محصورة لا نا  
 مكلفون باجتنابها فلا بد وان يكون معلومة والا  
 لزم تكليف مالا يطاق ولا شئ من ملك الوجوه  
 متحققة الامامة والفاكه موجودة وان كان الامام

غالبها

لان نحو ظهوره في كل وقت لطف في حق المكلف  
 العت الثاني في صفات الامام يجب ان يكون  
 معصوما والا لزم التسلسل والتالي ط فالمتقدم  
 مثله بيان الشرطية ان العلة المقتضية لوجوب  
 نصب الامام جواز الخطا على المكلف فلو جاز عليه الخطا  
 لوجب انتقاره الى امام اخر ليكون لطفاله ولا منة

ايضا وتسلسل ولا فة الحافظ للشرع لقصود الكنا  
 ولا ستمت عن تفاصيل الاحكام والجماع لا بدله من  
 دليل الاصل وانه عن غير دليل ولا كرامة تستلزم  
 فيها من العقل ولا عيب بالاحكام اذ كثورها مختلف  
 على جميع المختلفات وتفرق المتماثلات وح لا يتم  
 مكلفون افضل من بعينه لفتح تقدم المفضل على الفاضل  
 ان يكون افضل من بعينه لفتح تقدم المفضل على الفاضل



ولقوله في آية هدى الى الحق ان يتبع امن  
 هدى الى ان يهدى ويدخل في ذلك كونه ارحم  
 وادوم واشبه واعلم والكرم ويجب ان يكون  
 منصوبا عليه لا ناشطاً فيه العصمة ومن من الامم  
 الباطنية التي لا يطلع عليها غير الله تعالى فجب ان  
 تتعين بالنص لا بغيره الحث لما ثبت ان الامام  
 بعد الرسول صل الله عليه واله هو علي بن ابي طالب  
 عليه السلام ويدل عليه وجوه اولها ان الامام  
 يجب ان يكون معصوماً عالياً بيناه ولا شئ من الصحابة  
 الذين ادعى لهم الامامة غيره بمصوم فمن ان  
 يكون هو الامام والمقدمة الثانية اجماعية لما ثبت  
 بالنقل المتواتر من الشيعة خلفاء من سلف ونقله  
 المختلف ايضا ان النبي صلى الله عليه واله هو  
 بانته خلفه بعده الثالث قوله تعالى انما  
 ليكم الله ورسوله والذين امنوا الذين يقومون  
 الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راكعون والاستدلال

والله اعلم بالصواب والامام هو علي بن ابي طالب عليه السلام

والله اعلم بالصواب والامام هو علي بن ابي طالب عليه السلام

بينهم

الحصر وهو صفق عليه اهل اللغة المانية ان  
 لفظة الولي هنا يراد بها الولي بالتصرف ومشهور  
 عند اهل اللغة ومستعمل في العرف لقوله عليه السلام  
 ايما امرأة تكنت نفسها بعزرائيل وليها فطاحها باطل  
 وقولهم السلطان ولي الرغبة وولي الدم وولي  
 الميت الثالثة ان المراد من الذين امنوا بعض  
 المومنين لا تصافهم بصفة ليست عامة لكل المومنين  
 ولا انه لو كان للجمعة كان الولي والميت ولي واحد  
 وهو محال الرابعة ان المراد بذلك البعض هو علي  
 عليه السلام للاجماع على انه هو الذي تصدقوا  
 حال وكوعه فزل عنه لا يداك سراة الخبر المتواتر  
 يوم الغدير ومن قوله عليه السلام الست اولى منكم  
 بانفسكم قالوا بلى يا رسول الله فقال من كنت مولاه  
 فعلى مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه  
 وانصر من نصره واخذل من خذله وايد الحق معه  
 ايما حاد ولفظة مولى يراد بها الولي بالتصرف

والله اعلم بالصواب والامام هو علي بن ابي طالب عليه السلام

والله اعلم بالصواب والامام هو علي بن ابي طالب عليه السلام



بنية محقق طباطبائي



وهو مصنف عليه أهل اللغة  
 لفظه الولي هنا يراد بها الولي بالتصرف ومشهور  
 عند أهل اللغة ومستعمل في العرف لقوله عليه السلام  
 إنما امرأة تكنت نفسها بغير إذن وليها مكاحها باطل  
 وقولهم السلطان ولي الرعية وولي الدم وولي  
 البيت الثالث أن المراد من الذين آمنوا بعض  
 المؤمنين لا تصافهم بصفة ليست عامة لكل المؤمنين  
 وكأنه لو كان الجميع كان الولي والمثبوت واحد  
 وهو هو حال الرابعة أن المراد بذلك البعض هو علي  
 عليه السلام للأجماع على أنه هو الذي تصدق بحالته  
 حال دكوته فزل عنده لا يسأله الخبر المثلوا  
 يوم الغدير ومن قوله عليه السلام الست أولى منكم  
 بأنفسكم قالوا بلى يا رسول الله فقال من كنت مولاه  
 فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه  
 وانصر من نصره واخذل من خذله وأيد الحق معه  
 أينما حاد ولفظة مولى يراد بها الولي بالتصرف  
 أما أولا للاستعمال كما يقال لسيد مولا أي إلهي  
 العبد

المحرر

وهو مصنف عليه أهل اللغة  
 لفظه الولي هنا يراد بها الولي بالتصرف ومشهور  
 عند أهل اللغة ومستعمل في العرف لقوله عليه السلام  
 إنما امرأة تكنت نفسها بغير إذن وليها مكاحها باطل  
 وقولهم السلطان ولي الرعية وولي الدم وولي  
 البيت الثالث أن المراد من الذين آمنوا بعض  
 المؤمنين لا تصافهم بصفة ليست عامة لكل المؤمنين  
 وكأنه لو كان الجميع كان الولي والمثبوت واحد  
 وهو هو حال الرابعة أن المراد بذلك البعض هو علي  
 عليه السلام للأجماع على أنه هو الذي تصدق بحالته  
 حال دكوته فزل عنده لا يسأله الخبر المثلوا  
 يوم الغدير ومن قوله عليه السلام الست أولى منكم  
 بأنفسكم قالوا بلى يا رسول الله فقال من كنت مولاه  
 فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه  
 وانصر من نصره واخذل من خذله وأيد الحق معه  
 أينما حاد ولفظة مولى يراد بها الولي بالتصرف  
 أما أولا للاستعمال كما يقال لسيد مولا أي إلهي  
 العبد

المحرر







هو الذي هو عليه السلام في الدنيا والآخرة

وهو في رجله قبل حمله بوضع رجله مع القيد في قصعة  
 مملوءة بماء ثم رفع القيد ووضع برادة الحديد حتى  
 انتهى صعود الماء الى مكانه اولاً وامره بصدقة ربة  
 البرادة وكلمه بين صاحب خمسة الاوغفة وصاحب  
 الثلثة ذهاباً واحداً ولصاحب الخمسة الباقي حث  
 قسم الاوغفة على اربعة وعشرين جزءاً وغير ذلك  
 من التكاليف لا يعد ولا تحصى **سابع** ان جميع  
 الفضلاء ينسبون اليه فان اهل التفسير يرجعون  
 في علومهم الى عبد الله بن عباس وهو تلميذ عليه  
 السلام حتى روى انه شرح له البسم الله الرحمن  
 الرحيم من اول الليل الى حره والمعتزلة والاشاعرة  
 من المتكلمين باخذون علمهم عنه عليه السلام وكذا النحويون  
 مستقبطون والدال عليه وداضعه لابي الاسود  
 الدؤلي وعلم الاصول موجود في كلامه دون كلام  
 غيره وغير ذلك من العلوم **ثامن** انه كان اشجع  
 الصواة حتى ان الصوح باجمعها كانت على يده ولا  
 يارز احد الا قتله وقليحة في الحروب مشهورة

من الحنفية وغيرهم  
 لما اذا الثالث في الاظهر في  
 لها في

لا تحصى كثرة ولم يسبقه احد بقدومه ولا لحقه من تاخر  
 عنه **سابع** انه كان ادهدا الصيانة ولم يترك  
 الدنيا احد سواه حتى انه طلقها ملثماً بالغ في تركها  
 والرفق لها ولم يتمكن احد من مجازاته ولا الحق احد  
 درجه في الترك حتى انه كان يصوم النهار ويفطر على  
 قليل من جرش الشعير وكان ختمه عليه السلام فقيلاً له  
 في ذلك فقال اخاف ان يضع احد ولدي فيه ادا  
 وقال والله لقد رفعت ملى على هذه حتى استحييت  
 من رافعها وهذا سبيل لم يسلكه احد سواه **ثامن**  
 انه عليه السلام كان اعبد الناس ولم يتمكن احد من  
 الناس به حتى ان من العابدين عليه السلام مع كثرة  
 عبادته ونسكه وكان يصلي في كل يوم وليلة الف  
 ركعة وكان يرمى بصحيفة على عليه السلام كالمقضي  
 ويقول اني ليعباده عليه **سابع** انه عليه  
 السلام كان اكرم الناس بعد رسول الله صل الله عليه  
 فانه والله عمر بن عبد المطلب وصدق بهادته  
 بقوة وفوت عياله ملثماً يام المسكين واليتيم والاسير

والعبد الذي رافعه  
 من رافعهها وهذا سبيل لم يسلكه احد سواه







وصبر على الطوى ثلثة ليالٍ ونزل منه ويطعمون الطعام  
 على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً إلى آخر الآيات ويصدق  
 بجميع ما معه عدة مرار ولم يخلف شيئاً من المال أصلاً  
 أخباره بالمخبيات يدل على كمال فضيلته  
 وذلك في عدة مواطن كإخباره عن نفسه الشريفة بالقتل  
 وبقتل ولده الحسين عليه السلام إخباراته في واقعة  
 النهروان وغير ذلك وهو كثير لا يعد ولا يحصى وقد  
 ذكرنا طرفاً من ذلك في كتاب نهاية المرام وإذا ثبت  
 أنه أفضل كان أولى من غيره لما تقدم  
 الرابع في باقي الأئمة الاثني عشر عليهم السلام لما بينا  
 وجوب العصمة في الإمام وحسب اختصاص الإمامة  
 بالاثني عشر عليهم السلام وإنه لزم خرق الجماع إذا  
 كل من أبنت العصمة قال بإمامتهم خاصة دون  
 غيرهم وللتنقل المتواتر من الشيعة خلفاً عن سلف  
 بنص النبي عليه السلام على واحد واحد منهم وبنص  
 كل إمام على من بعده ولأن غيرهم في زمانهم لم يكن  
 أفضل منهم ولا سواهم في الفضل بل كل واحد منهم

إمامة

في زمانه كان أفضل من كل موجود فيه من أشخاص البشر  
 فكون أولى بالإمامة وإمامة الإمام عليه السلام فأمّا  
 بخوفه على نفسه من أعدائه وخوفه على أوليائه فلا يظهر  
 عامّاً ولا خاصّاً وأما المصلحة خفية استأثر الله بها  
 بعلمها ولا استبعاد في طول عمره عليه السلام فقد وجد  
 في الأزمنة الماضية والقرون الخالية من عمر عمره أمدياً  
 أطول من عمره وإذا ثبت أن الله تعالى قادر على كل مقدور  
 ولا شك في إمكان بقائه عليه السلام مدة طويلة فلا استبعاد  
 وجوب القطع بوجوده عليه السلام هذا العمر الطويل  
 للنص الدال عليه من النبي عليه السلام ومن الأئمة  
 المتقول المتواتر بين الإمامية والوجوب نصب الرئيس  
 في كل زمان ووجوب عصمة الفضل  
 في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا هو طلب الفعل  
 بالقول على جهة الاستعلاء المعروف بالفعل الحسن  
 المختص بوصف زائد على حسنه إذا عرف فاعله ذلك  
 أو دل عليه والمنكر الفعل القبح إذا عرف فاعله  
 ذلك أو دل عليه والنهي ضد الأمر وأمرهنا أعم من

مفع



ان يكون قولا او فعلا وكذا النهي فالامر بالمعروف هو  
الحمل على فعل الطاعات والنهي عن المنكر هو المنع من  
فعل المعصية وهما قد جبا باليد واللسان عند شرائط  
وبالقلب مطلقا وانما وجبا لكونهما لطفا فان المكلف  
اذا عرف انه متى ترك المعروف او فعل المنكر منع من  
ذلك على بعض الوجوه كان ذلك صادقا له عن ترك  
المعروف وفعل المنكر ولما انقسم المعروف الى الواجب  
والندب انقسم الى مباحها والمنكر الى ينقسم فلا ينقسم  
النهي عنه وطريق معرفتهما السمع خلافا لبعضهم  
الا لزم ابقاء كل معروف وارتفاع كل منكر واخلا له  
تعالى بالوجوب والى بتفسيره باطل بيان الملازمة  
ان الواجبات العقلية عامة على كل من تخفى فيه  
وجه وجوبها ولما كان الامر بالمعروف هو الحمل عليه  
والنهي عن المنكر هو المنع منه فلو وجبا بالعقل لوجبا  
عليه تعالى فان فعلهما لزم ارتفاع المنكر ووقوع  
المعروف والوجبان بخلافه وان لم يفعلهما كان  
الله تعالى مخلا بالواجب وهو باطل عما تقدم وانما

حب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط  
علم الامر والناهي بكون المعروف معروفا والمنكر منكرا  
ثاني حوز ما اثر الامر والنهي في انفسا المفسدة  
عليه وعلى غيره ممن لا يتحقق وجوبه على الكفاية  
لان الغرض تحصيل المعروف وارتفاع المنكر  
في المعاد وفيه مباحث في  
حقيقة الانسان اخلاف الناس في ذلك اخلافا عظيما  
وتعددت مذاهبهم واضطربت ادأؤهم في ذلك وقد بينا  
اكثر حججهم في كتاب المناهج واستقصينا ما يلحقنا من  
اقاويل العلماء في ذلك النهاية وللقصير في هذا المختصر  
على المشهور وهو مذهبنا الاول ما ذهب اليه اكثر  
المسلمين من ان الانسان عبارة عن اجزا اصلية في  
البدن من اول العهر الى آخره لا يتطرق اليها  
الزيادة والقصان والثاني مذهب الاول  
ان الانسان عبارة عن جوهر مجرد متعلق بهذا البدن  
تعلق العاشق بنعشوته واستدل الاولون  
بان كل عاقل يحكم على ذاته بالعقل والا تصاف

في كتاب



بالعوارض النفسانية من غير ان لشعربذ كل المجرّد  
 واحج الآخرون بان ههنا معلومات غير منقسمة  
 فالعلم بها غير منقسم وكل جسم وكل جسماني منقسم  
 ينبغ ان محل العلم ليس جسما ولا جسمانيا وهذا اربع  
 مقدمات الاولى ثبوت المعلوم غير المنقسم وهو  
 ظاهر فانا نعلم واجب الوجود تعالى وهو غير منقسم  
 ولان المعلوم ان كان مستظا فهو غير منقسم وان كان  
 مركبا استحال معرفه الا بعد معرفه البسيط ولان  
 النقطة والوحدة والآن معلومات وغير منقسمة  
 فقد ثبت المطلوب الثاني ان العلم بهذه المعلومات  
 غير منقسم لانه لو انقسم لكان جوده اما ان لا يكون  
 علما بذلك المعلوم او يكون علما بذلك المعلوم او  
 يجزئ ذلك المعلوم والاقسام الثلاثة باطلة اما  
 الاول فلان اجتماع الاجزاء ان لم يحصل امر  
 زايد لم يكن العلم علما وان حصل كان التركيب  
 في قابل العلم او فاعله لا فيه واختا الثالث  
 فلا ستلزام المساواة بين الجزء والكل وهو

فمحل العلم  
غير منقسم

محال واما الثالث فلا ستلزامه انقسام المعلوم  
 وقد فرض غير منقسم لانه ان محل العلم غير منقسم  
 لانه لو انقسم فان كان حالا في جزء منه نظرنا الكلام اليه  
 وان حل في كل جزء لزم انقسام العلم وقد فرض  
 غير منقسم او حلول العرض الواحد في محال متعددة  
 وهو محال الرابع ان كل جسم وكل جسماني  
 منقسم وهو بناء على نفي الجزء الذي لا يجزئ والاعتراض  
 اما المقدمة الاولى فسلمة واما الثانية فممنوعة  
 لاستلزامه نفي الماهيات المركبة ومنع كون التركيب  
 في القابل والفاعل خاصة على تقدير حصول الزايد  
 ومنع المساواة في الحقيقة على تقدير المساواة في الثقل  
 والثالث ايضا لا تنفاضها بالوحدة والاضافة  
 والرابعة ايضا وقد تقدم تحت الثاني  
 في اعادة المعلوم اخلف الناس هنا فنحنه المحققون  
 واثبتة آخرون اما الاولون فقد احتجوا بان ما  
 عدم لم يبق له هوية حتى يصح الحكم عليها بالامكان  
 ولانه لو اعيد لا عيب مع وقته فنكون مبتدأ معاذا



ولا نفياً امتيازاً عن مثله لو وجد وإما الآخرون  
فقد احتجوا بأنه محال الوجود والعدم لا تضاد  
ماهية بينهما فيكون قابلاً لهما ومع عدمه لا يخرج  
عن الممكن لا استحالة انتقال الشيء من الممكن  
إلى الامتناع وقد بحثنا عن كلام الفرقين في كتاب  
النهاية والمعتقد أدعاء الضرورة على الحكم الأول  
الحال الثالث في صحة عدم العالم خلافاً للفلاسفة  
والكرامية لأنه محدث فنكون ماهيته قابلاً للوجود  
والعدم بالضرورة ولأن استحالة العدم لو كان لذاته  
كان واحبالذاته هذا خلف والابتدأ المطلوب  
وهل بعدم أم لا منع منه أبو الحسن وإتباعه وال  
لم يعد الاستحالة إعادة المعدم عنده بل انما سرفت  
أجزاءه ومن حوز إعادة المعدم حكم بعدمه لقوله  
تعالى كل شيء هالك إلا وجهه وتناوله أبو الحسن  
بالخروج عن الاستفهام والحق جواز استنباط عدم  
إلى الفاعل لا إلى ضدّه هو الفناء لا إلى نفي فعل البقاء  
لما تقدم من بطلاننا ومحو انحراف الفلاك

وإشار الكواكب إليها فملكه محدث وهو واقع لاخبار  
لصادق عليه السلام به **الحديث الرابع** في إمكان  
خلق عالم آخر إلى الأبد مع الفلاسفة لأنه لو امتنع  
لما وجد هذا العالم لوجوب تساوي الأمثال في الحكم  
وللاجماع ولقوله تعالى وليس الذي خلق السموات و  
الأرض إليه ولا حجاج الفلاسفة بإمكان الخلافة عند  
ضعف ما تقدم من جوارده وتخصيص العناصر بإمكانها  
بأخيادته **الحديث الخامس** في وجوب انقطاع  
الكليف لأنه إن وجب اتصال الثواب إلى مستحقه  
وجب القول بانقطاعه لكن المقدم حق إجماعاً  
ولما سنا من حكمته في المال في مثله وبيان الشرطية  
لأنه لو لا انقطاعه لزم الجأ وهو نافي الكليف  
والحدود ليست ملجئة لجواز مسقطها عدم الشعور به  
وتحجير الشيء عليه بالأعراف من القتل والإسلام  
الجماع وحسن في ابتداء الكليف لفائدة دخوله في  
الإسلام بعد الاستبصار وإمكان سماعه للإدلة بخلاف  
ما لو نفى عما كفى فانه مجوز إن لا يسمع أدله الحق



فلا تحصل الاستنباط واسلامه لا يستحق به ثوابا  
**الحث السادس** في اثبات المعاد البدني والخلد  
 منه مع الفلاسفة اعلم ان صحة المعاد البدني يتوقف  
 على امرين احدهما انه تعالى قادر على كل مقدور و  
 الثاني انه تعالى عالم بكل معلوم ولهذا فالكلام  
 العزيز قد اشتمل على اثبات المعاد البدني في عدة مواضع  
 وكل موضع حكم فيه بانبائه قسما من المقدمات اما  
 انفقاه الى القدرة فظاهر اذا الفعل الاختياري  
 انما تصحح بها واما انفقاه الى العلم فلان الابدان  
 اذا افرقت واداد الله سبحانه تعالى جمعها وجب  
 ان يبدل كل جزء الى صاحبه وانما يتم ذلك بعلمه  
 بالاجزاء وناسبها بحيث لا يولف جزء من بدن زيد  
 مع جزء من بدن عمرو وكذا ان جودنا اعادة  
 المعدوم وقلنا انه تعالى بعدم العالم بجملة واما  
 امكان الاعادة بعدها بين المقدمات فظاهر لان جميع  
 الاجزاء بعد فراقها لا تشك في امكانه كما لا يتدار وكذا  
 ان جودنا اعادة المعدوم واما الوقوع فيبدل عليه

السمع فانما تعلم من دين محمد عليه السلام وقوع المعاد  
 البدني ولا نقدر بيننا انه تعالى حكيم يوصل كل مستحق  
 الى مستحقه فلا بد من الاعادة **احتجوا** بان الاعادة  
 ان وقعت في هذا العالم لزم التداخل وان وقعت  
 في عالم آخر لزم الخلد ولان الانسان لو اكل مثله فان اعيد  
 المأكول الى بدن الاول ضاع الثاني وبالعكس والجواب  
 عن الاول ان التداخل انما لزم لو بقي هذا العالم وكان  
 ملائما على تقدير عدمه او ثبوت الخلد فلا وعن الثاني  
 ان المأكول بالنسبة الى المأكول ليس من اجزائه الاصلية  
 فيعاد الى الثاني ولا يضيع احدهما اذا ثبت هذا فاعلم  
 انه يجب عقلة اعادة من يستحق ثوابا وعوضا على الله تعالى  
 او على غيره لوجوب الانصاف ومن يستحق عليه العوض  
 او سمعا اعادة الكفار واطفال المؤمنين ومن عدا هؤلاء  
 لا تجب اعادة **الحث السابع** في استحقاق المطيع  
 للثواب والعاصي للعقاب والثواب هو المنع المستحق  
 المقارن للتعظيم والجلال وقد اختلف في استحقاقه  
 بالطاعة فالذي عليه المعتزلة ذلك ونارعه فيه الاشاعة







بالعقاب لقوله تعالى **لَنْ** اشركت لمحيط عملك فيقول  
**والا لما علو** العمل لم تقع باطلا في الأصل على تقدير الشك المتجدد  
**بطلانه على الزر** اذا ثبت هذا فلا سمحنا ان كان ما بها كان معني بطلانه  
سقوطه بالشرك وان لم يكن ثابا كان معني بطلانه عدم  
الثبات بشرط الاستحقاق الذي هو الموافق فلم يستحق  
الثواب فيكون العمل باطلا **الرابع** في الأخطاء والتكفير  
لا يثبتها جماعة من المعزلة وبها هما جماعة من المرجية  
والإمامية والشعرية لو ثبتنا لزمن ان يكون من فعل احسانا  
واساة فمتساويين بمنزلة من لم يفعل للآخر وهو باطل  
قطعا وكان الثواب والعقاب ان لم يتناهما لم يتناهما  
للآخر وان سافيا اجمع الوجود والعدم في كل منهما كان  
المنافاة ثابتة من الطرفين وليس انفاء السابق بالطاري  
اولى من العكس احجوا بانه لو لا الأخطاء لم يكن الحسن  
ذم من كسر قلم من انعم عليه بانواع متعددة لا تخص  
والجواب المنع من فتح الذم على هذا القدر اليسير  
**الخامس** وعيد اصحاب الكبار منقطع خلافا  
للمعتزلة **لن** لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا

لنا

فيما هو عليه

يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره فالمطيع بالماه اذا  
عصى اسحق ثوابا وعقابا فان داما لزم المحال وان انقطع  
الثواب لزم تاخر العقاب عن الثواب وهو باطل بالجماع  
فنعين العكس ولقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر  
ما دون ذلك لمن يشاء اما الكفار فان وعيدهم دائم بالجماع  
**السادس** عذاب القبر والصراط والميزان والحساب  
والنطاق الجوارح وتطايير الكتب واحوال الجنة والنار  
امر ممكنة والله تعالى قادر على جميع الممكنات وقد اخبر  
الصديق عليه السلام بتبوتها فيكون وانتهى السامع جود  
العفو عن الفاسق خلافا للوعيدية منعت المعتزلة كافة  
من العفو سمعا واخلفوا في منعه عقلا فذهب اليه  
البعدا ذيون ونفاه البصريون والحق جواز العفو عقلا  
وقوعه سمعا لانه احسان وكل احسان حسن  
والمقدمتان ضرورتان ولان العقاب حقه تعالى  
فيجاز منه استقاطه ولقوله تعالى وان ركب لكم مغفرة للناس  
على ظلمهم وعلى يدل على الحال وقوله ان الله لا يغفر  
ان يشرك به وبعض ما دون ذلك وليس المراد مع التوبة



لعدم الفرق بينهما ولأنه عليه السلام ثبت له السفاعة  
وليس في زيادة المنافع والألحاشا فحينئذ ثبت  
في أنفاس الطهارات **الحث التاسع** في التوبة وهي  
الدم على المحصية والعزم على ترك المعاودة إذ لو لا كشف  
عن كونه غير نادم وهي واجبة لا تبادا فله للمضرر  
فإن كان عرظلم لم يتحقق إلا بالخروج إلى المظلوم أو  
إلى ودته عن حقه أو الاستيها ب فإن عجز عزم عليه  
وإن كان عن اضلال لم يتحقق إلا بعد ارشاد الضال  
وإن كان عن فعل محض به كسر الخمر كفى الذم  
والعزم المتقدم وإن كان عن ترك واجب  
كالزكاة لم يتحقق إلا بفعله ولو لم يجب القضا كفى  
الذم والعزم كالعيد من وصح من قبح دون قبح  
عند الحق على أن الاتيان بواجب دون واجب ممكن  
فكذا التوبة الواجبة عن كل ذنب ومنع ابوها ستم  
لأن التوبة إنما أصل إذا كان من الفتح بقعه والفتح  
مسترك في الجميع فلو تاب عن قبح دون غيره كسب  
ذلك عن كونه ما بها عن الفتح لا بقعه أما الواجب



فانه يجب أن يوقعه لوجه ولا يجب عموم كل واجب  
في الفعل فإن من قال لا أكل هذه الرمانة لموضعتها  
جب أن يمنع عن كل رمانة خامضة خلاف من قال أنا  
أكل هذه الرمانة لموضعتها لجب أن يمنع وهل سقوط  
العقاب بالتوبة واجب أو بفضل ما لمعتزله على الأول  
والموجبة وجماعة على الثاني وهو الأقرب لنا أنه  
لو وجب السقوط لكان إما لوجوب قبولها أو لزيادة  
ثوابها والقسمان باطلان أما الأول فلا يلزم أن  
من أسأ إلى غيره بأعظم الأسات ثم أعذر إليه وجب  
قبول عذبه والثاني باطل بالاجماع فكذا المقدم وإما الثاني  
فلما مر من بطلان التائب **حجج** بأنه لو لم السقوط  
لفتح تكليف العاصي بعد عصيانه والثاني باطل بالاجماع  
فالمقدم مثله بيان الملازمة أنه لو كلف بعد العصيان  
لكان الفاعل إما الثواب أو غيره والثاني باطل بالاجماع  
والأول محال هنا للتأني من إسحقاق الثواب  
والعقاب ولا مخلص للعاصي من إسحقاق العقاب  
ح فكان سمي بكليفه والجواب المنع من دوام عقاب



للفاسق وقد سبق والمنع من عدم المخلص لجوار العن  
 أو كثرة الطاعات وزيادتها على العقاب  
 في الاسماء والحكام والامان لغة التصديق  
 واصطلاحا هو تصديق الرسول عليه السلام في جميع  
 ما علم بالضرورة محضه به مع الاقرار باللسان وعند المحرر  
 انه فعل الطاعات لئلا انه قد ايمان بنفي الظلم في قوله  
 تعالى للذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم وعطف عليه  
 فعل الطاعة في قوله تعالى الذين امنوا وعملوا الصالحات  
 وكل ذلك يدل على المفارقة بان قاطع الطريق  
 محرم والمومن لا محرم فقاطع الطريق ليس بمومن  
 اما الصغرى فلانه تعالى يدخلهم النار لقوله تعالى ولم  
 في الآخرة عذاب عظيم كل من دخل النار محرم لقوله تعالى  
 ربنا انك من تدخل النار فقد اخذته واما الكبرى  
 لقوله تعالى يوم لا محرم الله النبي والذين امنوا معه  
 والجواب لمنع الحصار والعذاب العظيم في دخول  
 النار سلمنا لكن محتمل تخصيبها بالكاف لان المومن  
 محارب الله ورسوله غالبا سلمنا لكن نفى الحراك  
 عن



عن المومن المصاحف الحسن الحسن عليه السلام عنهم والامان  
 لما كان هو التصديق لم يقبل الزيادة والنقصان خلافا  
 للمعترلة ولما كان عبارة عن التصديق كان صاحب  
 الكبرية مومنا خلافا للمعترلة فانهم لم يستويوا الفاسق  
 مومنا ولا كافرا بل اختلفوا صفاته بين المزلتين والكفر  
 هو انكار ما علم بالضرورة محكي الرسول عليه السلام به  
 والفاسق لغة الخروج عن السنن والذرة فوبسقة  
 لخروجها من بينهما وفي الشرح الخروج عن طاعة الله تعالى  
 فمادون الكفر والتناق اظهرا لالامان وابطان الكفر  
 وليكن هذا اخرا ما نقيده في هذا المقدمة ومن  
 اراد التتبع في فعله بكما بنا المسمى بنهاية المرام  
 في علم الكلام ومن اراد التوسط فعليه بكتاب  
 مستهل الوصول والمناهج وغيرها من كتبنا والحمد لله

رب العالمين في ربيع من كسبه يوم الجمعة

الما من عشر من شهر  
 ذي الحجة سنة خمس  
 وسبع المبعث  
 وقبع المصنف ادام الله ايامه ليلة ما في  
 شهر ربيع الاول سنة تسع وتسعين  
 وثمان مائة  
 بنينا محقق طباطبائي

